

نماذج من بحوث وكتابات المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري مجلتي الشهيد والبحوث التاريخية (أنموذجاً)

محاضر-المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية-ليبيا

أ.مفتاح ناجي أبو الأجراس

محاضر - جامعة الزيتونة - ليبيا

أ.خليفة محمد الدويبي

المستخلص:

خلال مسيرته العلمية الزاخرة بالعطاء نشر صلاح الدين حسن السوري العديد من البحوث العلمية في عدد من الدوريات العلمية المحكمة منها : مجلة كلية التربية طرابلس ، كلية الدعوة الإسلامية، مجلة الثقافة العربية ، مجلة الشهيد ، مجلة البحوث التاريخية .وفي هذا البحث سوف يتم تسليط الضوء على البحوث التي نشرها في مجلتي الشهيد والبحوث التاريخية اللتان تصدران عن المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز الجهاد سابقاً) ، وإبراز أهمية هذه البحوث كرافد للعلم والمعرفة، ومن خلالها يتم إيضاح معرفة وعلم صلاح السوري ومنهجه في الكتابة التاريخية. إن مجلة الشهيد مجلة علمية محكمة تهتم بالدراسات التاريخية المعاصرة القائمة على التوثيق والدراسات الميدانية تصدر سنوياً عن المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية - ليبيا صدر العدد الأول منها على هيئة صحيفة في أكتوبر 1980م ، ثم تحولت إلى مجلة ومازالت مستمرة . إضافة إلى مجلة البحوث التاريخية التي يصدرها أيضاً المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية والتي صدر العدد الأول منها في سنة 1979 وتتمثل الدراسة في محورين :

المحور الأول : بحث واحد في مجلة الشهيد، العدد الثاني 1981م وهو بعنوان مشكلة التعويضات وخلفيتها الدبلوماسية .

المحور الثاني : يتمثل في 7 بحوث في مجلة البحوث التاريخية :

1. التحديث عند مصطفى اتاتورك، مجلة البحوث التاريخية، السنة

الرابعة، العدد الثاني 1982م .

2. مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب، والموقف الليبي، مجلة البحوث

- التاريخيٲ، السنة الخامسة، العدد الأول، سنة 1983م.
3. تحديٲ المؤسسه التعليميٲ والقضائيٲ والدينيٲ في ولاية طرابلس الغرب العثمانيٲ، مجلة البحوث التاريخيٲ، السنة الخامسة، العدد الثاني 1983م.
4. الأوضاع القبليٲ في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوث التاريخيٲ، السنة السادسة، العدد الأول، 1984م.
5. الضرائب العثمانيٲ في ولاية طرابلس الغرب ومرتفريٲ بنغازي، مجلة البحوث التاريخيٲ، السنة السادسة، العدد الثاني 1984م.
6. الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسه الدينيٲ، مجلة البحوث التاريخيٲ، السنة السابعٲ، العدد الأول، 1985م.
7. النفى إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانيٲ، الظاهرة وأبعادها، مجلة البحوث التاريخيٲ، السنة السابعٲ، العدد الثاني 1985م.

Abstract:

Sallaheddin Hasan al-Sury the great scholar has authored scientific researches in many scientific periodical journals, including Faculty of Education in Tripoli faculty of Islamic call Arabic culture Shaheed and Historical research magazine. This research shed light on the researches that published by Sallaheddin al-Sury in Al-Shaheed and Historical Research The two magazines which are published by the National Center for Archives and Historical Studies (formerly the Jihad Center), Published in the Al-Shaheed and Historical Research magazines. I will highlight the importance of these researches as resource of science and knowledge and Sallaheddin al-Sury method in historical writings. The Al-Shaheed Journal is a scientific journal concerned with contemporary historical studies based on documentation and pilot studies, issued annually by the National Center for Archives and Historical Studies - Libya. In addition to the Journal of Historical Research, which is also issued by the National Center for Archives and Historical Studies, the first edition was published

in 1979. This study is divided into two parts: The first part a research in Al-Shaheed magazine, second issue 1981 AD, entitled indemnity Problem and its Diplomatic Background.

The second part consists of 7 research papers in the Journal of Historical Research.

1. Modernization according to Mustafa Ataturk policy , Journal of Historical Research, Fourth Year, Second Issue, 1982.
2. The Problem of indemnity for War Damage, and the Libyan Position, Journal of Historical Research, Fifth Year, Issue One, 1983.
3. Modernization of the educational, judicial and religious institution in the western Ottoman state of Tripoli, Journal of Historical Research, fifth year, second issue 1983.
4. Tribal Conditions in Eastern Libya in the Second Ottoman Era, Journal of Historical Research, Sixth Year, Issue One, 1984.
5. The Ottoman taxation in the state of Western Tripoli and the province of Benghazi, Journal of Historical Research, Sixth Year, Second Issue 1984.
6. Italian Colonialism and the attempt to restraining the Religious Institution, Journal of Historical Research, Seventh Year, Issue One, 1985.
7. Exile to the Western Ottoman State of Tripoli, the Phenomenon and its results, Journal of Historical Research, Seventh Year, Second edition, 1985.

مقدمة:

خلال مسيرته العلمية الزاخرة بالعطاء نشر الأستاذ الدكتور / صلاح الدين حسن السوري العديد من البحوث العلمية في عدد من الدوريات العلمية المحكمة، منها: مجلة كلية التربية بجامعة طرابلس، مجلة كلية الدعوة

الإسلاميية، مجلة الثقافة العربيية، مجلة الشهي؁، مجلة البحوٲ التاريخيية. وقد وقع اختيار هذه الدراسة علي ما نشره المؤرخ صلاح الدين حسن السوري من أبحاٲ في دوريات المركز الليبي للمحفوظاٲ والدراساٲ التاريخيية و تتمثل في مجلة الشهي؁ ومجلة البحوٲ التاريخيية . وهنا نحاول تسليط الضوء علي البحوٲ التي نشرها في مجلتي: الشهي؁ والبحوٲ التاريخيية.

وتجدر الإشارة إلي أن مجلة الشهي؁ هي مجلة علميية محكمة، تهتم بالدراساٲ التاريخيية المعاصرة القائمة علي التوثيق والدراساٲ الميدانيية، تصدر مرة واحدة في العام، عن المركز الوطني للمحفوظاٲ والدراساٲ التاريخيية (مركز الجهاد سابقاً). صدر العدد الأول منها علي هيئة صحيفة في أكتوبر 1980م، ثم تحولت إلي مجلة، ومازالـت مستمرـة ، وبما أن الدراسة تتناول تلك المجلتيـن حسب البحوٲ المنشورة فيهما فقد قسمت إلي مقدمة ومحورين وخاتمة .

المحور الأول:

بحـث واحد في مجلة الشهي؁، العدد الثاني 1981م، وهو بعنوان: مشكلة التعويضاٲ وخلفييتها الدبلوماسية.

المحور الثاني: يـتمثل في سبعة بحوٲ في مجلة البحوٲ التاريخيية:

1. التحديث عند مصطفى أـتاتورك، مجلة البحوٲ التاريخيية، السنة الرابعة، العدد الثاني 1982م.
2. مشكلة التعويضاٲ عن أضرار الحرب والموقف الليبي، مجلة البحوٲ التاريخيية، السنة الخامسة ، العدد الأول، سنة 1983م.
3. تحديث المؤسـسة التعليميية والقضائيية والدينيية في ولاية طرابلس الغرب العثمانيية، مجلة البحوٲ التاريخيية، السنة الخامسة، العدد الثاني 1983م.
4. الأوضاع القبليية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني، مجلة البحوٲ التاريخيية، السنة السادسة، العدد الأول، 1984م.
5. الضرائب العثمانيية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي: عوامل الضغط والتوتر، مجلة البحوٲ التاريخيية ، السنة السادسة ، العدد الثاني 1984 م.
6. الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسـسة الدينيية ، مجلة البحوٲ التاريخيية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، 1985م.

7. النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، الظاهرة وأبعادها ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السابعة، العدد الثاني 1985م.

1. مجلة الشهيد الموضوع الأول:

1-1: مشكلة التعويضات وخلفيتها الدبلوماسية :

تكمن أهمية هذا البحث الذي نشر في مجلة الشهيد، العدد الثاني في أكتوبر 1981م، ص: 96-105، أنه دراسة للجزور التاريخية لمبدأ التعويض عن الحروب، والذي أصبح من الأساسيات القانونية في العلاقات الدولية، ومنها الموقف الليبي الذي أعاد النظر في الحرب والسلام، حيث بدأ الباحث في سرد وتحليل بداية الخلفيات التاريخية الفعلية للتعويضات حيث كانت نتيجة للحرب الروسية الفرنسية سنة 1871م والتي تعتبر نموذجاً لمبدأ العلاقات الثنائية التي أقرتها عصبة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الأولى، كذلك اتفاقيات السلام المبرمة بعد الحرب العالمية الثانية، وناقش الباحث مسألة التعويضات التي ألزمت ألمانيا بدفعها إلى إسرائيل.

كان مبدأ التعويضات محل نقاش وجدال حول مشروعيتها منذ الحرب النابليونية والتي أدت إلى معاهدة باريس الأولى في 30 مايو 1814م ، والنقاشات التي دارت في مؤتمر فيينا في سبتمبر عام 1814م ، وعقد مؤتمر آخر في المدينة نفسها عام 1815م ومعاهدة باريس الثانية في 20 من نوفمبر 1815م ، والتي حاولت علاج مشكلة السلام ومبدأ العلاقات بين الدول التي كانت تعتبره غرامة يدفعها المهزوم للمنتصر رغم اشتراك طرفي الحرب في تلك الخسائر.

حاولت الدول الأوروبية جاهدة لإرساء سبل السلام بين الدول بعد حرب نابليون بونابرت وعدم المساس بحدود أي دولة، بحيث يحقق التوازن بين تلك الدول، فكانت فرنسا نقطة البداية وما تمثله معاهدة باريس الأولى، والتي قامت بإجراء تعديلات بسيطة على بنودها، بحيث تصب في مصلحتها، حتى أصبح لويس الثامن عشر الوريث الشرعي، وتم تنصيبه ملكاً على فرنسا، فأسقطت الغرامة عليها بعد أن أقنع تاليران الدول المنتصرة بأن هذه الغرامة ستزيد من نفمة الشعب الفرنسي وخوفه من إزاحة الملك عن عرشه وبث الفوضى داخل فرنسا، فأسقطت الغرامة، ولكنها لم تدم طويلاً حتى ألزمتها الدول الأوروبية بدفعها بعد هزيمة نابليون بونابرت عندما استيلائه على الحكم لمدة 100 يوم وتم القبض عليه ونفيه إلى جزيرة سانتا هيلانة عندما

أقرت تلك الدول الغرامة على فرنسا والتي قدرت بسبعمئة مليون فرنك تعويض، وألزمته أيضاً بتمويل جيوش تلك الدول مدة وجودها التي حددتها الدولة المنتصرة كمبدأ عقوبة لفرنسا، وهذا يذكرنا بشروط الصلح التي وضعها بسمارك في فرنسا عام 1871م، والتي نصت على دفع فرنسا تعويضاً ستة ملايين فرنك تم خفضت إلى خمسة ملايين بعد مناقشات دبلوماسية كبيرة. ويعتبر مبدأ التعويض أصعب بنود الصلح بين الدول وظهرت تلك الإشكالية بالأخص في مؤتمر فرساي عام 1919م بعد الحرب العالمية الأولى والذي نص على وقف إطلاق النار الذي أقرته عصبة الأمم والذي اتخذت من مبادئ الرئيس وليست الأربع عشرة التي لم تنه أياً منها على مبدأ التعويض إلا في المادة (231) من تلك الاتفاقية التي أقرتها الدول المنتصرة المتمثلة في دول الحلفاء والتي فرضت على ألمانيا ووقفت عليها ملزمة هي والدول المشاركة معها في المسؤولية الكاملة على تلك الخسائر والأضرار، كما نصت المادة (232) بقصور ألمانيا في التعويض، فأنحصر على الأضرار التي لحقت بالمواطنين المدنيين وممتلكاتهم في الأرض والبحر والجو، وشكلت لجنة لحصص وتقدير المبالغ التي يجب أن تدفع في مقابل ذلك، وتكون اللجنة هي المشرفة على ذلك. خفضت التعويضات تدريجياً حتى انتهت عام 1932م.

استنتج الباحث أن واقع الغرامة كان نتيجة أرغمت الدول المهزومة على دفعها للدول المنتصرة وأصبحت ملزمة الدفع.

2. الحرب العالمية الثانية :

لقد أنتهت الحرب العالمية الثانية وإعلان وقف إطلاق النار بعد هزيمة دول المحور وهي ألمانيا وإيطاليا واليابان، دون قيد أو شرط وأصبحت أكثر الدول تضرراً من الحرب هي الدول المهزومة بحث دارت فيها أكبر المعارك وأدت إلى سقوط أنظمة الحكم فيها وعلى أثر ذلك انقسم العالم لكن قطبين أساسيين وهو الإتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية وأرغمت الدول المهزومة على دفع كامل تعويضات الحرب في الرابع من نوفمبر إلى الحادي عشر من عام 1946م، عقد اجتماع ثالث لوزراء خارجية الدول الكبرى والذي تم فيه توقيع اتفاقيات سلام مع بعض الدول التي فرض عليها دفع الغرامات ومن هذه الدول إيطاليا 360 مليون دولار - فلندا 300 مليون دولار - رومانيا 300 مليون دولار - بلغاريا 70 مليون دولار - المجر 2 مليون دولار -

ألمانيا كان الخلاف حولها فقد طالبت روسيا بدفع 10 مليون دولار كتعويض ولكنها رفضت من قبل دول الحلفاء فتم التعويض بطريقة أخرى تتمثل في:

1. فك المصانع وامتلاكها .
 2. مصادرة السفن التجارية .
 3. استيلاء على احتياطي الذهب و ما شبه ذلك.
- أصبحت المطالبة بالتعويض عن الأضرار عقب انتهاء الحروب شيئاً تقليدياً في تكييف العلاقات الدولية تحت بندين رئيسيين :
- أولاً: أن تأخذ الطابع الإنساني أحياناً، كما جرى بعد الحرب العالمية الأولى، فهي لم تخرج كغرامة في وضعها الطبيعي التي يفرضها المنتصر على المهزوم باختلاف حجمها، وتكون ضمن اتفاق سلام يأخذ الطابع القانوني ، ولكنها خرجت عن التقليد، فأصبح هناك طرف ثالث، وهو ليس من الدول المنتصرة فقد تولت المنظمة الصهيونية المطالبة بالتعويض من ألمانيا حتى قبل قيام إسرائيل كدولة ، بحيث تطالب بحق اليهود كأفراد لاستعادة أملاكهم المشروعة والتعويض عنها والمطالبة بالتعويض الجماعي على أساس أخلاقي وليس أساس قانوني، وطالبت بضمانات من الحلفاء بتثبيت التعويضات قبل نقل السلطات إلى الحكومة الألمانية الجديدة بعد الحرب في 12 مارس 1951م ، وأعلنت إسرائيل من خلالها أن لها الحق والطرف الأساسي في المطالبة بالتعويضات عن المذابح والاضطهاد الذي تعرض له اليهود على أيدي القوات النازية وطالبت بتعويض مقداره ألف وخمسمائة مليون دولار وأن يكون على دفعات على مدى سنوات طويلة، ولا تدخل تلك التعويضات ضمن الأملاك المصادرة. وقعت اتفاقية بهذا الخصوص في لوكسومبرج بتاريخ 10 سبتمبر 1952م، وأصبحت سارية المفعول من 27 مارس 1953م وصلاحياتها تنتهي في مارس 1965م .
- وأهم بنودها التزام ألمانيا بدفع 3 مليارات مارك ألماني وتم تقسيمه على النحو التالي :-

1. تدفع 2 على 3 على هيئة سلع ألمانية الصنع .
2. الثلث الباقي نقداً لشركات الزيت البريطانية ثمناً لشحنات من البترول صدر لإسرائيل .
3. تلتزم ألمانيا بإصدار تشريعات جديدة من أجل التعويض للأفراد .
4. تسلم ألمانيا لإسرائيل ما قيمته 450 مليون فرنك تسلم بعدها إلى مؤتمر المطالبة بالمادية المرفوعة ضد ألمانيا .

من خلال ذلك يتوقع أن يصل التعويض من ألمانيا إلى إسرائيل في النهاية إلى 8 ألف مليون دولار على أن يستمر إلى سنة 2008 م .
كذلك أشار الباحث إلى أن هناك بنود في اتفاقية التعويضات تتمثل في نفقات الإدماج للاجئين اليهود وفي أوروبا، حيث اشتمل على صفقات الأسلحة مثل الدبابات وقذائف صاروخية وطائرات وغواصات وسفن وطوربيدات؛ مما أدى ببعض الدول العربية إلى الاحتجاج وقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا نتيجة لتلك الاتفاقية، والتي تمثل دعماً صريحاً لإسرائيل بتغيير ميزان القوة لمصلحتها في صراعها مع الغرب ، والتي أقرت بأنها على الحياد في ذلك الصراع عام 1967م.

تعويض الجماهيرية (ليبيا) :

لقد طالبت الجماهيرية (ليبيا) بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها جراء الألغام التي زرعت أبان الحرب العالمية الثانية، والمطالبة من الجهات ذات العلاقة حسب المستندات، والتي نصت عليه أسس العلاقات الدولية، فالتعويض لا يشكل غرامة يدفعها المغلوب أو المنتصر من المهزوم بالمفهوم العادي، أو تعويض طرف ثالث مثل: تعويض ألمانيا لإسرائيل، بل يشكل ظاهرة جديدة تختلف فتمثل التعويض من الطرفين الغالب والمغلوب على حد سواء وتحميلها المسؤولية عن الأضرار التي وقعت لطرف ثالث وهو الجماهيرية [ليبيا] التي لم يكن لها أي دور في ذلك الصراع وهذا الحق أكدده الرئيس معمر القذافي في عدة مناسبات في خطابه للمواطنين ومقابلاته مع مراسلي الصحف والمجلات والإذاعات الأجنبية منها :

1. مقابلة مع قناة بانوراما في يوليه 1980م.
2. مقابلة مع قناة أيوكا الإيطالية في أكتوبر 1980م.
3. إذاعة صوت ألمانيا في فبراير 1981 م .

كذلك في الحوارات التي قام بها مكتب الاتصال الخارجي بروما في ديسمبر 1980م ، والتي قام بها وزير الاقتصاد الإيطالي إلى طرابلس في يناير 1981م ، ونال تأييد المؤسسات السياسية الدولية من بينها مؤتمر القمة لدول عدم الانحياز ومؤتمر خارجية الدول الإسلامية .

حيث ندد المنذوب الدائم للجماهيرية لدى الأمم المتحدة في خطابه الذي أحرز فيه نجاحاً كبيراً في أكتوبر 1980م في الدورة الخامسة للجمعية

العامة بالدول التي زرعت الألغام وتركته دون أن تكشف عن مكانها وحملها المسؤولية كاملة عن الخسائر البشرية والمادية وطالبهم بتقديم كامل الخرائط للمواقع التي زرعت فيها الألغام ولقي هذا الطلب تأييدا كاملا في اللجنة الثامنة التابعة للجمعية العامة حيث وافقت على المشروع المقدم بالخصوص في جلسة نوفمبر عام 1980م وصادقت عليه الجمعية العامة في ديسمبر عام 1980م ، وذلك بجعل الخرائط وكامل المعلومات تحت تصرف الدول المتضررة والتعويض عن الخسائر والدعوة إلى مؤتمر دولي يعقد تحت إشراف الأمم المتحدة واستجاب مندوبي كل الدول المعنية مثل ألمانيا وإيطاليا وبريطانيا لهذه التوصية وابدوا استعدادهم لتقديم ما لديهم واعترافهم بالمسؤولية وما يترتب عنها من مطالب.

توصل الباحث إلى نتيجة مفادها نتائج الظروف الدولية الجديدة الذي يتمثل في المطالبة باسترجاع الممتلكات الثقافية الخاصة مثل التحف التي تم نقلها من دول العالم الثالث أثناء فترة الاستعمار، وهذا المطلب تبنته الجماهيرية ودافعت عنه في مختلف المحافل الدولية والإقليمية ولكن مجال بحث المؤتمر العام لليونسكو يستند على الحق الطبيعي لاسترجاع ممتلكات الدول التي نقلت منها تلك الممتلكات بدون إذنهما، والتي ترفض تسليمها الآن وتحفظ بها تحت مبررات قانونية مختلفة .

هذا وقد أرفق البحث بمجموعة من الخرائط تبين مواقع بعض حقول الألغام التي زرعت في ليبيا أثناء الحرب العالمية الثانية .
هذا وقد اعتمد البحث على التقارير والدراسات باللغة العربية؛ وذلك لإحداثه الموضوع وبعض الدراسات والتقارير بلغات أجنبية.

2. مجلة البحوث التاريخية :

2-2. الموضوع الأول :

التحديث عند مصطفى كمال أتاتورك (دراسة تحليلية، مجلة البحوث التاريخية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الرابعة ، العدد الثاني يوليو 1982م، ص277-292).

يتناول البحث التحديث عند مصطفى كمال أتاتورك من جوانبه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والنفسية، وذلك من خلال آرائه وممارساته التي وضعت أسس الدولة العصرية في تركيا دون الدخول في تفاصيل

نظرية عن ماهية التحديث وأسبابه ودوافعه ، ومؤثراته ونتائجه ، والمقصود هو عملية التغيير الجذرية في المجتمع التقليدي العثماني التي استهدفت تحويله إلى مجتمع عصري متطور لإرساء دعائم دولة عصرية حديثة بمعنى إعادة النظر في المؤسسات التقليدية وتغيير المؤسسات العصرية تواكب حاجات العصر ومتطلباته. وأشار إلى أن تلك النظرية الفريدة والمؤثرة في تاريخ الأتراك والعرب والمسلمين بل وفي تاريخ الإنسانية بوجه عام سيحاول الإشارة إلى خلفياتها التاريخية وسيجري مقارنات عابرة بتجارب مماثلة لها في العالم لعربي متبعاً منهاجاً تحليلياً يستبعد الأخبار عن الأحداث.

-إن التجربة لم تجد العناية والاهتمام إلا في الأوساط الأكاديمية الغربية وأن المؤسسات العلمية العربية لم تعرّها الأطراف سريعة عابرة على اعتبار أنها حركة قومية تركية محدودة فوضت الخلافة الإسلامية .

إن الاهتمام بها ودراساتها وتسليط الأضواء على إيجابياتها وسلبياتها واستخراج العبر منها اليوم أكثر من أي وقت مضى ، فمعظم المشاكل التي واجهها أتاتورك وحاول معالجتها مازالت قائمة هذا وقد خلص البحث إلى ما أنجزه أتاتورك من إجراءات للانتقال بتركيا من مرحلة إلى أخرى .

في الجانب السياسي فإن أهم إنجازات أتاتورك على الصعيد السياسي كان القرار الجريء والبعيد المدى هو حل مشكلة السيادة حلاً نهائياً بإرجاعها إلى الشعب دون أي شروط أو تحفظات ، إلغاء تلك الهالة من القدسية التي كانت تجلّ شخس السلطات . والقرار الآخر الذي يعتبر حجر الزاوية في بناء الدولة التركية العصرية هو اتخاذ العلمانية كمبدأً أساسياً غير قابل للمجادلات السياسية وهو يقوم على طرح الدين من الدولة ويقوم على بناء دولة مدنية. إن علاقة الدين بالدولة ومدى إمكانية فصله عنها ومجال كل منهما ودور المفتي أو شيخ الإسلام وفتاويه فقد كانت منذ فترة طويلة مجال أخذ وردن إلا أنها ازدادت تبلوراً في الفترة الأخيرة.

كما اتخذ مصطفى كمال قراراً تاريخياً آخر هو تحديد أسس وأصول القومية التركية ضمن حدود البلاد التي تضمها الحدود الحالية للدولة وبذلك وضع حلاً نهائياً لهذه المشكلة حيث كانت هناك عدة تيارات تطالب كل منها بقومية معينة، هذا القرار واجه في بداية أمره متاعب من دعاة الفكر السامي ، ودعاة الفكرة الطورانية على السواء ، فالقرار ربط مشاعر التركي بتلك البقعة المحددة وأسدل الستار عن أية تطلعات ترابية وراءها وضمن

الطمأنينة والسلام والاستقرار في المستقبل ، أما على المستوى الإقليمي والعالمي فقد وضع المثل والنموذج للدولة القومية المسالمة التي ليست لها مطامع توسعية والتي تعرف بحق الشعوب الأخرى في تقرير مصيرها .

إن أتاتورك بعد أن حسم مشكلة السيادة في الدولة وعلاقة الدين بالدولة ومشكلة القومية بقيت مشكلة تحديد نظام والحكم فحسم باعتماد النظام الديمقراطي الليبرالي الذي يمارس في بلاد أوروبا عقد عدة مقارنات في الممارسات السياسية وتغول أنظمة الحكم في المنطقة العربية و ما ساد أوروبا من أنظمة سياسية كانت عادلة وتناول بالحديث محاولات بعض السلاطين العثمانيين الإصلاح والصعوبات التي حالت دون ذلك. وعلى المستوى الاجتماعي فكانت عملية التحديث الكمالية استمرارا لبداءيات جرت في فترات مختلفة من التاريخ العثماني ، وكانت موازية لحركات مماثلة في بلاد مختلفة من المنطقة فالقوانين الحديثة بدأت تصدر تدريجيا مع حركة التنظيمات العثمانية ، فأأتاتورك أجهز على المؤسسات ذات الصبغة الدينية كالإفتاء والأوقاف والمحاكم الشرعية فتم إلغاء منصب الإفتاء وتم إلغاء الأوقاف أو الأحباس والتي كانت مؤسسات خيرية اجتماعية هدفها القيام بأعمال البر وبناء المساجد وتعهدها ، إن ذلك قد استثار مشاعر الكثيرين الذين يربطون هذه المؤسسات بالإسلام ولعل أهم ما تميزت به أعمال مصطفى كمال في الجانب الاجتماعي هو تحرير المرأة وإصدار القوانين والنصوص لحمايتها وضمان حقوقها ، إن الحركة النسائية بأكملها أحرزت لضعدها الحاكم والتاريخي في تلك القرارات التي خص بها المرأة في بلاده والتي أصبحت نموذجا عمليا لما يمكن أن تكون عليه المرأة في ذلك الوقت .

- في الجانب الاقتصادي : لقد اعتمد أتاتورك مبدأ سيطرة الدولة على الاقتصاد، وهذه المسألة لها جانبها السياسي وهي ضمان مركزية الدولة وتوجيهها لعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك . وهناك آخر استلزم سيطرة الدولة على الحياة الاقتصادية في البلاد يتعلق بقضية تحديث المجتمع والانتقال به من المرحلة الزراعية البدائية إلى مرحلة التصنيع التي ستؤدي إضافة رفع مستوى البلاد الإنتاجي إلى تحريك المجتمع وربط أفراده بعجلة الصناعة المتحركة ، لهذا وضعت أول خطة حماسية للتوسع الصناعي في يناير 1934م ، وتضمنت إنشاء مجموعة من المصانع. هكذا سيطر أتاتورك على اقتصاد البلاد فلم

يتركه نهبا للاحتكارات الأجنبية ، كما دخل بالبلاد مرحلة التصنيع و ما يستلزم من حفظ وتنظيم وتوجيه وما سيحدثه من تغيرات اجتماعية من شأنها أن تحرك المواطنين ضمن عملية التحديث.

- في الجانب الثقافي : لقد توجهت حركة أأتاتورك إلى بناء المجتمع العصري الجديد الذي يعتمد العلم والتجربة ومواجهة الواقع ومحاربة الاتكالية، واتخذ من أوروبا المتقدمة المثل الذي يجب أن يحتذى به بعدما اتخذه من إجراءات في مجال الدين اتجه إلى التعليم العصري الحديث يتمثل في نشر المدارس وإنشاء الجامعات وتوجيه النشء توجيهها علميا بمناهج مدروسة ومنفتحة . أن أهم أعمال أأتاتورك في المجال الثقافي تغييره الحرف العربي إلى اللاتيني ، رغم انه جعل الصلة بالماضي أمرا صعبا إلا انه استطاع أن يساهم في الأمية بشكل كبير حيث استطاعت أعداد كبيرة من أن تتعلم الكتابة بسهولة ويسر في وقت غاية في القصر .

- في الجانب النفسي : كان أأتاتورك حريصا على أن يكون المجتمع التركي الجديد على غرار المجتمعات الأوروبية في مظهره وفي قوته وفي علاقاته فأوروبا كانت تمثل الحضارة العصرية في أوضح صورها ، ولكي يتحقق ذلك يجب أن يتحرر الأتراك من قيود الماضي وأثقالة وأن تتخلص من التزاماته وتبعاته وتعتبر فصلا معني وانتهى واسدل عليه الستار إلى الأبد ومن هنا كان توجيه الشعب التركي توجيهها نفسيا ومن أجل ذلك فرضت مجموعة من الإجراءات ، منها فرض اللباس الأوروبي ومنع الطربوش ووضع البرنيطة ، وفرض اختيار أسماء عائلية جديدة ، واعتبار يوم الأحد عطلة رسمية بذلك من يوم الجمعة والاحتفال برأس السنة الميلادية ، وإلغاء التاريخ الهجري والمالي .

الخاتمة وفيها لخص إلى :

إن حركة أأتاتورك كانت حركة تغيير جذرية التزمت بإعادة النظر في مؤسسات الدولة العثمانية التقليدية وتغييرها بمؤسسات حديثة بقصد نقل المجتمع التركي من الحياة التقليدية إلى حياة عصرية متطورة وقد بدأت بالسيطرة على القيادة السياسية في البلاد تبعها تنفيذ برنامج مخطط مدروس تناول مختلف الجوانب التي ذكرت في متن البحث .

إن هذه التجربة لم تأت من فراغ بل كانت نتيجة التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الإمبراطورية العثمانية ، وتسببت في ضغوط داخلية وخارجية أدت إلى محاولات التأقلم مع الواقع الجديد بإجراء إصلاحات في مختلف نواحي الحياة .

قد استتارت العلمانية إحدى الأركان الأساسية لنظام أتاتورك انتقادات المحافل الإسلامية في الداخل والخارج وفهمت على أنها تجريد البلاد من مثلها ومبادئها وقيمها الروحية .

إن مصطفى أتاتورك استبعد الإسلام من المجال السياسي والإداري للدولة فترك هذا الأمر للإنسان كفرد وكجزء من المجتمع وبذلك استمرت تركيا كما كانت قبله وفي عهده وبعد وفاته بلدا إسلاميا .

أشد ما أخذ على أتاتورك تقليده لأوروبا حتى في صغائر الأمور بشكل يؤدي منطقيا إلى طمس الشخصية والشعور بمركب النقص وهي مسألة مازالت تعاني منها شعوب المنطقة إلى الآن .

رغم الاختلاف بين ذلك العصر وهذا العصر فإن المشاكل التي واجهها أتاتورك مازالت قائمة والأسئلة التي حاول الإجابة عليها مازالت مطروحة ، مشاكل إعادة النظر في الواقع نعيشه ، وإعادة النظر في مؤسساتنا التقليدية وتطويرها أو تغييرها بما يحقق إرساء دعائم الدولة العصرية.

إننا نعيش اليوم في عالم يختلف عن العالم الذي عاش فيه أتاتورك وأمامنا تراث من التجارب الإنسانية تأتي في مقدمتها تجربة أتاتورك ، تشكل في مجملها مادة للدرس والتحليل للاستفادة من إيجابياتها واستبعاد سلبياتها . لقد وضع الباحث في الهامش ثباتاً بالتسلسل الزمني لبعض الأحداث التي وردت في البحث في مختلف المجالات التي تطرق لها ، كما أوضح الكثير من المفاهيم وأشار وارشد القارئ إلى مصادر ومراجع أخرى يمكن الاستفادة منها . واستخدم في بحثه العديد من المصادر والمراجع العربية والأجنبية ويعود ذلك إلى إجادته للغة العثمانية والإنجليزية . والجدير بالذكر أن المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين سابقا) قد أقام بمناسبة مرور مائة سنة على ميلاد مصطفى كمال أتاتورك ندوة علمية حول كمال أتاتورك والضباط العثمانيون الأتراك في حركة المقاومة الليبية 1911م-1912م بطرابلس 21-23 نوفمبر 1981م وكان المرحوم صلاح الدين أحد المشاركين فيها .

3-2. الموضوع الثاني :

مشكلة التعويضات عن أضرار الحرب والموقف الليبي ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الأول يناير 1983م ، ص 27-36

الدراسة أعدت في إطار المناقشات التي أثّرت حول مطالبة ليبيا بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها نتيجة الألغام التي زرعت في أرضها خلال الحرب العالمية الثانية تلك الحرب التي لم تكن ليبيا طرفاً فيها ، مع الأخذ في الاعتبار أن أضرار تلك الألغام مازالت قائمة وأثارها مستمرة ، وما يترتب عن وجودها من خسائر في الأرواح والممتلكات على الخلفيات التاريخية ليبدأ التعويض عن الأضرار التي نجمت عن الحروب ، وما أقر من مبادئ صار أسساً قانونية متعارفاً عليها في العلاقات الدولية والموقف الليبي من هذه القضية وما قد يترتب عنه في حالة الأخذ به من أساء مثل ومبادئ جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الموقف التقليدي من هذه المشكلة .

أما ما دار من جدل ومناقشات في مؤتمر فيينا حول مشكلة السلام ومستقبل العلاقات الدولية فإن التعويضات كانت تتجاوز قيمتها بل وطبيعتها كتعويضات عن أضرار لتصبح في حكم الغرامة التي يدفعها المغلوب للغالب بالرغم من أن الضرر واقع بين الطرفين المتحاربين ، فالتعويضات كانت تأخذ بشكل العقوبة التي تتأثر في حجمها وفي كلفتها بالوضع السياسي والتوقعات المنتظرة لمستقبل العلاقات الدولية .

لقد كانت أحد شروط الصلح التي وضعها بسمارك أمام الفرنسيين في فرساي فبراير 1871م ، إرغامهم على دفع تعويض قدره ستة ملايين من الفرنكات خفضت بعد ذلك إلى خمسة بعد جهود دبلوماسية مضنية .

إن مشكلة التعويضات كانت من أعقد المشاكل التي واجهها مؤتمر فرساي سنة 1919م ، الذي عقد في نهاية الحرب العالمية الأولى لوضع اتفاقيات الصلح وميثاق عصبة الأمم ، وبالرغم من أن وقف إطلاق النار على أساس نقاط ولون الأربع عشرة التي لم تعرض للتعويض إلا فيما يتعلق بالألزاس واللورين . أما في الحرب العالمية الثانية فإن وقف إطلاق النار على أثر هزيمة المحور كان بدون قيد أو شرط وكان التدمير الشامل الذي لحق بالغالب والمغلوب والإصابات التي قدرت بالملايين قد يستحيل تعويضها وتأخرت اتفاقيات السلام لفترة طويلة نتيجة للخلاف بين الخلفاء وما بدا يلوح في الأفق من استقطاب للعالم بين روسيا والولايات .

يتضح مما تقدم إن المطالبة بالتعويض عن الأضرار بعد انتهاء الحروب مسألة تقليدية في العلاقات الدولية وهي وإن اتخذت الطابع الإنساني أحيانا، كما هي الحال في الحرب العالمية الأولى ، فإنها لم تخرج عن طبيعتها كغرامة يفرضها الغالب على المغلوب وتختلف في حجمها وطريقة تسديدها باختلاف الموقف السياسي وأبعاده وتتم ضمن اتفاقيات السلام بعد الحرب وتأخذ الطابع القانوني .

لقد خرج عن ذلك التقليد مشكلة تناولها التعويض بشكل مغاير تماما للإطار الدبلوماسي التقليدي وشكلت ظاهرة متميزة في العلاقات الدولية، حيث كان التعويض عن مغلوب إلى طرف ثالث غير الغالب في مفاوضات سلمية ، وهي مشكلة التعويضات الألمانية لإسرائيل ، تلك التعويضات التي يفت المنظمة الصهيونية فرصة أثارته خلال سنوات الحرب وقبل قيام إسرائيل كدولة ، حيث أكدت على ضرورة الاعتراف بحق اليهود كأفراد في استعادة أملاكهم المشروعة في التعويض عنها ، وأيضا في الاعتراف بحقهم كاملا في التعويضات كمطلب جماعي يستند إلى أسس أخلاقية وليست قانونية .

إن التعويض الألماني لم يكن تعويضا قانونيا والمنظمة الصهيونية تجنبت منذ بداية الدخول في متاهات قانونية لا تحقق أغراضها فطالبت به على أسس أخلاقية وتحصلت عليه وفقا لذلك بعد مفاوضات سياسية ، وتم في النهاية دفعة من طرف مغلوب إلى طرف متضرر لا علاقة له بالحرب .

المطالبة الليبية بالتعويض :

أن نظرة سريعة إلى مطالبة ليبيا بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها من أجراء الألغام التي زرعت أثناء الحرب ، والي الجهات التي شملتها المطالبة ، والمستندات التي ارتكزت عليها ، وتبين لنا هذا الموقف يشكل ظاهرة جديدة من شأنها أن تعيد النظر في الموقف التقليدي من هذه القضية ، فالتعويض المطلوب لا يشكل غرامة يدفعها المغلوب للغالب ويتم تحديده بالشكل القانوني في اتفاقيات السلام التي تعقب كل حرب ، لم يقتصر التعويض على ما يدفعه المغلوب لطرف ثالث متضرر ، كما هو الحال في التعويضات الألمانية لإسرائيل بل يشكل وجهة جديدة تختلف عن هذه وتلك ، وهي مطالبة التعويض من الطرفين الغالب والمغلوب على حد سواء ، وتحميلها مسؤولية الأضرار التي وقعت لطرف ثالث لم يكن له دور في الصراع .

إن هذه الظاهرة قد تستفيد من سوابق تاريخية وخاصة التعويضات الألمانية لإسرائيل والتي لم تعتمد على قواعد قانونية بل على مبادئ ومثل أخلاقية وإنسانية تم قبولها ووقع الطرفان الاتفاقية التي دفعت التعويضات بمقتضاها لتصبح سابقة في العلاقات الدولية ، فالمطالبة الليبية تستند على الحق الطبيعي للإنسان هذا الحق أكده الرئيس معمر القذافي في عديد من المناسبات ومعرضته ليبيا في كثير من المؤتمرات والمحافل الدولية ولقي مطلب التعويض الذي تقدمت به ليبيا تأييدا كاملا في اللجنة الثامنة التابعة للجمعية العامة حيث وافقت على المشروع المقدم في هذا الخصوص في جلستها في نوفمبر 1980م ، وتوجت هذا بمصادقة الجمعية العامة على المشروع في ديسمبر 1980م. إن ليبيا وهي تتقدم بهذا المطلب رغم ما يعترضه من صعوبات قانونية، إنما تؤكد بذلك قوة الوجود الدولي للعالم الثالث وما يفرضه هذا الوجود من حقوق تستوجب إعادة النظر في العلاقات الدولية والأنظمة الدولية ، والقانون الدولي العام .

أيضا مطالبات ليبيا باسترجاع الممتلكات الثقافية ، خاصة المتحف التي تم نقلها من بلاد العالم الثالث أثناء فترة الاستعمار وكان مجال بحث المؤتمر العام لليونيسكو .

البحث اعتمد على مصادر أغلبها باللغة الإنجليزية وبعضها باللغة العربية ومنها تقارير للأمم المتحدة واليونيسكو .

ومما يجدر الإشارة إليه أن د. صلاح الدين حسن السوري ، قد أدار ونشر ندوة حول التعويضات وأضرار الحرب في مجلة الشهيد ، العدد الثاني. وأقام المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية (مركز جهاد الليبيين سابقا) عدداً من الندوات العلمية منها ندوة قانونية حول التعويض عن أضرار الحروب والاستعمار ، طرابلس 27-29 يناير 1985م ، والندوة حول أضرار الاستعمار والتعويض عنها ، طرابلس 4-6 / 6 / 1988م ، وندوة عن الأضرار التي تعرض لها الشعب الليبي من جراء الحروب الاستعمارية بالاشتراك مع جامعة بروجيا إيطاليا ، طرابلس فبراير 1985م ، وكان د. صلاح الدين أحد المشاركين فيهم وأشرف الدكتور صلاح الدين حسن السوري على رسالة ماجستير بعنوان الغام الحرب العالمية الثانية المزروعة في الأراضي الليبية وأضرارها الاقتصادية والاجتماعية قدمها أحمد محمد بشارة إلى كلية العلوم الاجتماعية ، طرابلس ، 1988م ، ونشرها مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية .

4-2. الموضوع الثالث:

تحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية في ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة الخامسة ، العدد الثاني ، 1983 ، ص 227-ص 237.

تتناول الدراسة التحديث في ولاية طرابلس الغرب أثناء العهد العثماني الثاني 1835م-1911م، من خلال دراسة بعض الجوانب التعليمية والقضائية والدينية والتي تتعرض لمحاولات إصلاح فيها إلى صعوبات أشد وأعقد من غيرها بسبب ارتباطها أكثر من غيرها بالعقيدة الدينية والمؤسسات السياسية التقليدية التي اكتسبت بحكم تقادمها على مدى العصور طابع القداسة الدينية .
إن دراسة تحديث تلك المؤسسات تتضمن دراسة المدى الذي وصلت إليه محاولات الإصلاح ليس في ولاية طرابلس فقط بل في الإمبراطورية العثمانية.

1 / في مجال التعليم :

في فترة موضوع الدراسة التعليم لم يستمر كما كان في السابق تعليماً دينياً في الكتاتيب والزوايا ، بل صار يواجه تحدياً عصبياً جديداً متمثلاً في ضروب من المعرفة لم تكن تقدم للطلاب في السابق ، وفي مناهج منظمة مخططة وفي مدارس عصرية حديثة .

لقد تم تأسيس المدرسة الرشيدية سنة 1858م وهي المدارس الإعدادية التي تدرس فيها اللغات الأجنبية مع اللغة العثمانية. وتضم دار المحفوظات التاريخية في طرابلس وثائق عن برنامج المدارس الرشيدية لسنة دراسية 1868-1869م ، والمواد المقررة بها ويتضح من نفس الوثيقة إنشاء مدارس رشدية للبنات وافتتاح مدرسة ثانوية وأخرى لتخريج المعلمين ، وفي سنة 1874م أنشأت (إصلاح خانة) وهي مدرسة إصلاحية لتعليم الفقراء من الأطفال وتأهيلهم تأهيلاً حرفياً عصبياً.

لقد حاولت إدارة الولاية تعميم هذا النوع من المدارس في جميع أنحاء البلاد وتمويله عن طريق التبرعات وفي سنة 1898م أنشأت بطرابلس مدرسة متقدمة للفنون والصنائع وكان بعض الطلاب المتفوقين يوفدون إلى إسطنبول للدراسة في مدارسها العسكرية والمدنية والحرفية لتلقي تعليماً عصبياً ، أيضاً كان يرسل أبناء بعض الأعيان إلى المدرسة العشيرية بإسطنبول التي أنشأها السلطان عبد الحميد في إحدى ضواحي إسطنبول لتلقي تدريباً مديناً وعسكرياً

من أجل تأهيلهم قيادياً وقد تم تعيين بعض هؤلاء في وظائف إدارية قيادية من بينهم على العبيدي ومختار كعبار ويمكن القول أن التعليم العصري في هذه الفترة قد بلغ ذروته بعد ثروة 1908م ، حيث انتشرت المدارس الحديثة في مختلف أنحاء الولاية كما كانت الخطط المستقبلية تبشر بنقلة جذرية في حياة البلاد التعليمية وهذا ما كشفته إحدى الوثائق في دار المحفوظات التاريخية .

وشهدت هذه الفترة إنشاء مجموعة من المدارس العصرية من قبل بعض المواطنين وآخرين غرباً ، كمكتب عرفان ومكتب محمود شوكت ومكتب الاتحاد والترقي وكانت مدرسة عرفان قد نشأت لتنافس المدارس الأجنبية التي أخذت في الانتشار والتي كانت تؤسسها الحكومات والبعثات الأجنبية .

ولم يقتصر وجود المدارس على مدينة طرابلس بل امتد إلى غيرها من المناطق وقد كانت تدير المدارس الفرنسية وتشرف عليها البعثات الكاثوليكية الفرنسية أما المدارس الإيطالية فتشرف عليها وتديرها الحكومة الإيطالية ، ومما تجدر الإشارة إليه أن المدارس الأجنبية قد استقطبت الطلاب لما تقدمه من دراسة وما تبشر به من إمكانيات تأهيل طلابها لمواصلة دراستهم التخصصية وتمكينهم من تولي مناصب إدارية وعسكرية أو امتهان أعمال فنية أو حرفية .

إن هذا لا يعني أن المدارس الدينية التقليدية (الكتاتيب والزوايا) قد تلاشت وأن الدولة أمسكت مساعداتها عنها ، بل على العكس الكتاتيب والزوايا استمرت في أداء مهمتها .

2 / التحديث في مجال القضاء:

في هذه الفترة لم تبق المحاكم الشرعية هيا المحاكم الوحيدة المعمول بها في البلاد ، كما أن الأحكام الشرعية لم تشكل وحدها النظام القانوني فيها .

لقد استحدثت عدة محاكم عملت جنباً إلى جنب مع المحاكم الشرعية مثل محاكم الصلح ، ومحاكم البداية ، ومحاكم الجنايات ، ومحاكم الاستئناف والتي كانت تتولى قضايا الاستئناف ضد محاكم البداية والجنايات كما كانت توجد محاكم ذات صلاحيات مختلفة أمثال محكمة التجارة واستحدثت محكمة الإجراءات لضمان تنفيذ أحكام المحاكم ، كما كانت وظيفة مدعي العموم بهيئتها ومكاتبها جزءاً من هذا التنظيم القضائي الجديد ، كما استحدثت محاكم جديدة ضمن التنظيم القضائي الجديد لم يقلل من أهمية المحاكم الشرعية ولم يقل من منزلة قضاتها في المجتمع بل على العكس قد ضمن

لهم مكانة خاصة ابعد من اختصاصاتهم الشرعية المحدودة ، لقد صدم رجال الدين من هذا التحديث واعتبروه بدعة مخالفة لروح الدين وأعلنوا رأيهم بوضوح للوالي ، ولكن سرعان ما نفذ النظام القضائي الجديد مع بعد التعديلات الطفيفة ، التي تتناسب وأوضاع الولاية ووجد علماء الدين أنفسهم يعملون ضمن أجهزته وتأقلموا معه دون كثير عناء .

إن التنظيم القضائي قد احتل مكانه ضمن التنظيم الإداري الجديد الذي حفظ للولاية ذاتها المتميزة نتيجة للتنظيمات الإدارية المتلاحقة خلال الفترة 1868م-1870م ، تحولت الإيالة إلى ولاية لها كل الحقوق والواجبات التي خولها لها القانون فمنها الاستقلالية الذاتية للولاية وثم الفصل بين الاختصاصات الإدارية السياسية والاختصاصات القضائية ، ووضعت بذلك أسس استقلالية القضاء فأصبحت التعيينات القضائية تتم بإرادة من الباب العالي بعد التشاور مع نضارة العدلية والمذاهب ، وشكل مجلس قضائي أعلى برئاسة قاضي طرابلس الأشرف على الشؤون القضائية في البلاد .

وضمن هذا التنظيم احتفظت المحاكم الشرعية بمكان الصدارة وترأس كبار قضاتها للمحاكم المدنية العليا وأخذوا مكانهم الرسمي في المجلس الأعلى للقضاء في الولاية ، فأصبح القاضي يلي الوالي في الأهمية وينوب عنه عند غيابه وثاني خمسة أعضاء بعد الوالي يشكلون الهيئة الإدارية للولاية أو كما كانت تسمى أركان الولاية ، والقاضي والمفتي هما عضوان دائمان في مجلس الولاية التي يتكون من أربعة أعضاء دائمين وخمسة منتخبين ، والقاضي يتولى رئاسة محكمة الاستئناف وتسند اليهم مهام أخرى كرئاسة لجنة المعارف وعمم هذا النظام في مختلف فروع الولاية .

3/ تحديث التفكير الديني:

شهدت فترة موضوع البحث تغيير ملحوظاً في النظرة إلى الدين ودوره الاجتماعي وإلى بعض المؤسسات ذات الصبغة الدينية التي أخذت على مر الزمن طابع القداسة ، هذه النظرة كان استجابة طبيعية لمتطلبات العصرية التي نبهت إليها دواعي التجديد في الإمبراطورية العثمانية وبقية البلاد الإسلامية إثر المواجهات والهزائم المتلاحقة والشعور بالتفوق الأوروبي عسكرياً وتكنولوجياً وثقافياً وضرورة إعادة النظر في المؤسسات التقليدية وتحديثها لتوائم متطلبات الموقف والأهم من ذلك التيار الإسلامي الذي رأى ضرورة الرجوع إلى الإسلام

الصحيح ولا يأتي ذلك إلا بتجريد الإسلام مما علق به من بدع .
لم تكن طرابلس الغرب بمعزل عن هذه التطورات، فبدأت النظرة إلى بعض المؤسسات الدينية التي اتخذت على مر العصور طابع القداسة كالطرق الصوفية ومكانة الأشراف والمرابطين تتغير كما تغيرت النظرة إلى الدين ووظيفته الاجتماعية والسياسية ، فالطرق الصوفية التقليدية واصلت نشاطها إلا أن تأثيرها في أغلب الأحيان كان مقتصرًا على الأغلبية غير المتنورة التي كانت تجد متعةً في مدايحها وأذكارها ودفوفها وطبولها وفيما عدا ذلك لم تكن لها أي نشاطات سياسية أو ثقافية يستثنى من ذلك السنوسية والمدنية اللتان كانتا نتاج تغيرات الجديدة وتعبيراً صادقاً عنها .

فالطريقة السنوسية جمعت بين النظرة العقلية العملية للدين والناحية الصوفية العاطفية وتوغلت بين البدو واستصحبتهن إليها ، وأدارت شؤونها الإدارية والسياسية والاقتصادية عن طريق زواياها التي انتشرت في كل مكان ودخلت في علاقات سياسية كما خاضت الحروب ضد الفرنسيين في تشاد والإنجليز في مصر ، والإيطاليين في ليبيا تحت زعامة المهدي وأحمد الشريف كما هو معروف ، أما الطريقة المدنية فإن نشاطها في هذه الفترة قد اتخذ الطابع الفردي وارتبطت بسياسة الدولة واقتصرت على مجالات محددة داخل المدن ، حيث تم استدعاء ابن مؤسسها ظافر المدني إلى بلاط السلطان عبد الحميد الزاخرة بالكثير من العلماء في العالم الإسلامي حيث كتب هناك كتابه الشهير (النور الساطع) ونظم قصائد الصوفية وكتب عن الفكرة الإسلامية التي تبناها السلطان نفسه وتمتع أخوه حمزه بنفس المكانة وأرسل في مهام دبلوماسية إلى أواسط أفريقيا ، ثم كانت له نشاطات سياسية سرية ضمن حركة سراج الدين المشهورة فتم نفيه إلى إسطنبول .

بداية القرن العشرين بدأت الطرق الصوفية تأخذ شكلها التقليدي بزواياها وأعلامها وأذكارها ودفوفها وطبولها فتعرض لانتقادات واضحة خاصة في الصحف، وصنفت بأنها بدع مخالفة للتعليم الإسلامي وفي فترة الدراسة بدأت تتزعزع المكانة التقليدية التي تمتع بها الأشراف والمرابطين التي اكتسبوها على مدى العصور...وتتنمي معظم قبائل الأشراف في ولاية طرابلس إلى بقايا دولة الأدارسة التي تأسست في المغرب على يدي إدريس بن عبد الله الذي ادّعى بأنه سلسل النبي عن طريق ابنته فاطمة أما المرابطون فقد قدموا إلى الولاية من المغرب والأندلس وتمتعوا بمكانة اجتماعية مرموقة بين قبائل

ليبين معرفتهم بالدين والفقهاء ، ومنهم من رفعوا إلى منزلة القداسة فنصبت لهم الأضرحة ونسبت إليهم الكرامات .

وعلى مر العصور تكونت للأشراف والمرابطين انتماءاتهم القبلية المستقلة التي ميزتهم عن غيرهم من القبائل العربية وغير العربية واعترفت لهم الدولة بمكانتهم الاجتماعية وأعفتهم من الضرائب ، ولكن رغم كل التغيرات فقد استمر استعمال الدين كأداة سياسية وإن كان بصورة أكثر واقعية وتناولت القضية التي كانت تمثل ثقلًا في سياسة الدولة والفكرة الإسلامية والتجديد الإجباري وبعض المشاريع الاقتصادية كخط حديد الحجاز .

الخاتمة :

يتضح أن عملية التحديث العثمانية كانت من الشمول بحيث وصلت ولاية طرابلس الغرب ومن القول بحيث تناولت بعض المؤسسات التقليدية ذات العلاقة الدينية في هذه الولاية المحافظة فلم يعد التعليم دينياً محضاً بل انتشر التعليم العصري، ولم تعد المحاكم الشرعية تمثل النوع الوحيد من المحاكم الموجودة في الولاية، وفقدت الطرق الصوفية التقليدية أهميتها واقتصرت على العلوم والإصلاح وفقد الأشراف والمرابطين مكانتهم الاجتماعية وشعرت الحكومة بذلك.

نلفت بأن البحث كان مشاركة في مؤتمر العلاقات العربية التركية الثاني الذي نظمه مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سابقاً في الفترة من 13-18 ديسمبر 1982 م .

وقد اعتمد على مجموعة من المصادر :

1. تتمثل في الوثائق بدار المحفوظات التاريخية طرابلس ، وملفات التعليم.
2. أرشيف مجلس الوزراء بإسطنبول .
3. سالنامة ولاية طرابلس الغرب .
4. كتاب محمود ناجي ، تاريخ طرابلس الغرب ، ترجمة محمد الأسطى - عبد السلام أدهم ، الجامعة الليبية بنغازي 1971 م .
5. مصادر باللغة الإيطالية تتمثل في كتاب ايتوري روسي الذي ترجمه خليفة محمد التليسي .
6. مصادر باللغة الإنجليزية تمثل في كتاب أنتوني ج. كاكيل الذي ترجم تحت عنوان الاحتلال العثماني وغيرها من المصادر التي يمكن الرجوع إليها من خلال البحث الرئيسي.

5-2. الموضوع الرابع:

الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الثاني ، العدد الثاني ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة ، العدد الأول ، يناير 1984م ، ص19-ص28.
كانت الأوضاع القبلية في شرق ليبيا في العهد العثماني الأول وفي العهد القرمانلي ثابتة مستقرة فقد كانت القبائل تتمتع باستقلالية ذاتية ، تدير شؤونها بنفسها ، وتدبر أمور حياتها وتكتسب قوت يومها بطريقتها الخاصة ، دون تدخل حكومي طالما حافظت على ولائها للسلطة ودفعت الضرائب المطلوبة منها.

لكن تلك الترتيبات قد اعترتها بعض التغيرات خلال العهد العثماني الثاني (1835م-1911م) التي حدثت بالتدريج ، وفي مراحل مختلفة وكانت لها نتائج بعيدة المدى .

إن التنظيمات الإدارية العصرية والتغيرات المتكررة في وضعية الإقليم والإصلاحات التي قام بها بعض الموظفين ذي الكفاءة ، وإنشاء المدارس في وسط القبائل ، وتدريب بعض المشائخ والأعيان لتولي مناصب حكومية قيادية ، جميعها أمور طارئة تميزت بها تلك الفترة وكان لها ضغوطها التي وجهت القبيلة وجهة مختلفة لتلعب دورا اجتماعيا جديدا ، فأصبحت في النظام الجديد وحدة اجتماعية لها مشاركتها الفعالة في تسيير دقة الأمور في الإقليم ، ولها تأثير واستجاباتها وردود فعلها لما يجد من تطورات على مستوى الولاية ، بل أحيانا على مستوى الإمبراطورية العثمانية .

إن التنظيمات الإدارية الجديدة التي جاءها العثمانيون خلال العهد العثماني الثاني 1835هـ-1911م كان من اصعب التجارب التي امتحنت بها قبائل الإقليم ، حيث فقدت القبيلة الاستقلالية الذاتية المتوارثة ، لتصبح جزء من نظام خارجي مفروض ، فلن تعد الحكومة قانعة بمجرد الاعتراف بالسيادة وتسديد الضرائب.

لقد واجهت القبيلة صعوبة فقدان الاستقلالية الذاتية التي لم تعرف بها من قبل بديلا ، وواجهتها صعوبة التأقلم مع واقع جديد لم يكن لها به سابق عهد ، وواجهت الحكومة صعوبة مواءمة نظام قبلي تقليدي بكل ما عرف عنه مع نظام إداري عصري مستورد ، بأصوله وقوانينه وسجلاته وأحكامه ، كما واجهت صعوبة إقناع القبيلة بوجاهة تلك القرارات وحكمة مشروعيتها من الصعوبات التي واجهت الطرفان (السلطان والقبائل) هي :

وضعية الإقليم الإدارية ففي الفترة (1836هـ-1863هـ) كان الإقليم أحد أربع قائممقاميات تشكل ما يسمى بإيالة طرابلس غرب ، أطلق عليه اسم قائممقامية بنغازي .

فصلت قائممقامية بنغازي عن طرابلس لتصبح متصرفية مستقلة ملحقة بإسطنبول مباشرة في الفترة ما بين سنتي 1863هـ-1864هـ.

سنة 1872هـ أعيدت متصرفية بنغازي إلى ولاية طرابلس الغرب.

بعد فترة أصبحت ولاية عثمانية كسائد الولايات حتى سنة 1888م وعندما أعيدت مرة أخرى متصرفية مستقلة تحت إسطنبول مباشرة واستمرت على هذا الحال حتى نهاية العهد العثماني الثاني .

كانت المحاولة الأولى متمثلة في مواءمة التقسيمات الإدارية راسيا مع التنظيمات القبلية التقليدية وسميت الأقضية أو القائمقاميات بأسماء القبائل الكبيرة وسميت النواحي أو المديرات بأسماء فروع تلك القبائل أو أسماء القبائل الأخرى الأصغر حجما فكان هناك مثلاً قضاء أو قائممقامية العواقر ، وناحية أو مديرية مطاوع ، وهي فرع من العواقر ، وقائمقامية العبيدات ، ومديرية البراعة وما إلى ذلك.

كانت الدولة تعمل على تأكيد سلطتها على تلك القبائل من ناحية ومحاولة إشراك القبائل ومشائخهم ضمن النظام الإداري من ناحية أخرى فكان الإداريون يصدر بتعيينهم قرارات من إسطنبول رات أما من غير الليبيين أو من الحضر أي من خارج المنظومة القبلية فقد تم اختيار عدد من أعيان بنغازي وربما اختيروا إضافة لتأكيد سلطة الدولة لحياهم بين القبائل وخبرتهم وتعليمهم وكان المديرون مسؤولين عن حفظ الأمن والنظام في النواحي المسندة اليهم ، ومن صميم أعمالهم جمع الضرائب لخزينة الحكومة ، ويساعدهم في مهمتهم أفراد من الشرطة (الزابطية).

أما اشترك القبائل ومحاولة استيعابهم ضمن النظام الجديد فقد جاء عن طريق محاولة التوفيق بين فكرة المجالس القبلية التقليدية ، ومجالس القضاة أو القائمقاميات الإدارية المستخدمة فقد كان لكل قضاء مجلس استشاري به أعضاء دائمون وآخرون وعددهم 6 في أغلب الأحوال منتخبون فكان أعضاء قضاة القبائل ينتخبون من بين مشائخها ، وفي القضاة المختلطة من بدو وحضر كان للقبائل ممثلوها على تلك المجالس أما النواحي أو المديريات فلا مجالس لها بحكم التنظيم الإداري.

في مراحل لاحقة غيرت أسماء النواحي والأقضية فلم يعد تحكل أسماء القبائل وفروعها بل سميت على المدن والقرى (فمديرية مطاوع صارت مديرية قمينس ومديرية البراءصة صارت مديرية سلطنة) وهذا الأمر يبدو في الظاهر أمراً عادياً، إنما هو في الواقع الأمر تغيير بالغ الأهمية أن قبول القبائل لهذا التغيير يعتبر في حد ذاته دليلاً على أن القبيلة التقليدية المتعصبة والمتطرفة بدأت تهدأ وتخفف من غلواتها. وهناك محاولة أخرى جرت لاستيعاب القبائل في النظام الجديد هي اشتراك القبائل بصورة أكثر فعالية وذلك بتعيين الأقوياء من شيوخها بعد تدريبهم وشاهدتهم على رأس المناصب الإدارية في القضاءات والنواحي ، فلم تعد علاقات القبيلة بالنظام علاقة استشارية عن طريق المجالس المحلية ، بل صار لها دورها في تسيير دفة الأمور الإدارية والأمثلة على ذلك كثير .

إن تغلغل السلطة الحكومية في عمق البناء القبلي ، ومحاولة إدماج القبائل في وحدات إدارية ، حتى تصبح جزء من هياكل الدولة وأجهزتها ، لم يكن بالأمر السهل ، لأنه لم يكن متوقعاً أن تقبل القبائل ذلك الإجراء ببساطة ، وتقف إزاءه مكشوفة الأيدي ، بل كانت معارضتها في غاية الشدة ، واتسمت بعض الأحوال بطابع التمرد والعصيان ، ومن هناك كانت الجهود مكثفة من جانب الدولة تمثلت في اتباع سياسة اللين والترغيب تارة واستخدام القوة والعنف تارة أخرى ، والقيام ببعض الإصلاحات وتقديم الخدمات الاجتماعية داخل النطاق القبلي ومحاولة إشعار المواطنين أن الدولة تعمل لمصلحتهم ، فكان ما رأيناه من تمثيل القبائل في مجالس القضاءات بل أحياناً في النواحي ، والدور المزدوج لشيوخ القبائل باعتبارهم محتلين لقبائلهم لدى الحكومة وللحكومة لدى قبائلهم ، وتدريب بعض المشائخ البارزين وتولييتهم بعض القضاءات والنواحي .

أما القوة كانت تستخدم من آن لآخر في ظروف خاصة لإخماد وفض المنازعات التي كانت تفش بينهما لمختلف الأسباب ، فالحكومة لم تعد مستعدة لترك القبائل المتنازعة وشأنها تفرض نزاعاتها بنفسها على طريقته التقليدية ، ولم تكن لتتبع الأسلوب القرمانلي في التورط في المنازعات القبلية السياسية والتدخل لصالح قبيلة أو أخرى.

لقد أصبح أمن الإقليم من تمام أمن الإمبراطورية وأولته الحكومة اهتمام خاص فهو لن يتحقق دون استقرار داخلي وتم توضيح تلك السياسة

للقبائل قولاً وعملاً ، فكثير ما تدخلت الحكومة في أحداث ونزاعات بين القبائل (1897م البراءة والعبيدات) ثم التدخل وإيقاف النزاع بالقوة وربما اقتراح من متصرف بنغازي وجه ممثلو القبائل رسالة إلى الوالي في طرابلس (باسم أهالي برقة) عبروا فيها عن ولائهم للسلطان وأكدوا استعدادهم لدفع الضرائب بالكامل وفي مواعيدها وفتح مخازنهم لمقدراتي الحكومة وأن يعاقبوا من يغش منهم ويجبروه على دفع ما استحق عليه مضاعفاً.

إضافة إلى ما تقدم بعثت كل قبيلة برسالة منفردة أمضاها شيوخها تؤكد نفس الإلتزامات وتعهدت قبيلتي البراءة والعبيدات بالأ تحارب الواحدة الأخرى ... وتعهدى هذا إلى تعهد كل قبيلة بأن تجبر أي فرد منها يمتنع عن دفع الضرائب على دفعها ، وإذا لزم الأمر فإنها ستحارب مع جنود السلطان لإجباره على الدخول في الطاعة ، ووضعت القبائل أبناءها كرهائن لدى متصرف بنغازي.

إن استخدام القوة عند الضرورة كان إحدى وسائل السلطة للسيطرة على القبائل والمديرون يجمعون الضرائب عادة عن طريق المشائخ والباطنية ، وكان المدير يذهب إلى الأماكن النائية مصحوباً بقوة عسكرية صغيرة.

وتقديم الخدمات الاجتماعية وسيلة أخرى من وسائل التغلغل داخل القبائل في محاولة لاحتوائها ضمن النظام الجديد ولعلها من أهم الوسائل وأشدها فاعلية وأبعدها مدى لأن منافعها من شأنها أن تشد القبائل إليها وأنها على المدى البعيد أداة تغيير اجتماعي والخدمات الاجتماعية التي قدمت في تلك الفترة كانت محدودة بسبب ضعف الإمكانيات ولكن أهميتها تكمن في كونها البداية والأساس.

لقد انتشرت المدارس في معظم المراكز القبلية تقريباً (مدرستين في قضاء البراءة ... ومدرستان في قضاء الدراسة سجل فيهم عدد من الطلبة كما قامت الدولة بإرسال أبناء المشائخ إلى مدرسة العشيرة في اسطنبول تخرج البعض منهم وعاد إلى موطنه وتقلد مناصب مهمة أما في الجانب الاقتصادي فقد وضعت الخطط لتنشيط ميناء اليومية الواقع في حدود منطقة العبيدات ، ووضعت الأسس لمد خط سكة حديدية ، وأدخلت الخدمات البريدية والهاتفية حيث أصبح في الإمكان الاتصال بين بنغازي بل وبترابلس وإسطنبول على وجه السرعة عند الضرورة ، خاصة في الحالات الطارئة. واستفادت القبائل بصورة عملية من اهتمام الحكومة الخاص بالزراعة حيث غرست أعداداً كبيرة من

الأشجار المثمرة وخاصة في قضاء درنة، كما ازدهرت تجارة القوافل والتجارة الخارجية بسبب تمتع الإقليم بالاستقرار واستفادت القبائل من عملية تصدير إنتاجها من الإبل والماشية والأصواف والحبوب والعسل إلى تركيا وسوريا ومالطا واليونان وتونس ، وما أظهرته الحكومة من اهتمام و ما بذلته من جهود في حالات الجفاف الكوارث الطبيعية والمجاعات حيث سارعت بتقديم المساعدات من إسطنبول ومناطق أخرى من الإمبراطورية .

إن ما تحدثنا عنه سابقاً من مساعي لإدماج القبائل والصعوبات التي واجهت الحكومة في سبيل ذلك ومحاولة تذليل تلك الصعوبات وفي النهاية تأكيد سلطة الدولة والحفاظ على أمن الإقليم كل ذلك تم بفضل مجموعة من الإداريين الذين جمعوا بين الضبط الإداري واليقظة ، والحزم والكفاءة ، وكانوا في مستوى المهمة الصعبة التي ارتبطت بهم ، ومن تلك الشخصيات التي كانت في موقع المسؤولية في تلك الفترة الصعبة والتي كان يتم اختيارها بعناية خاصة نذكر:

- خليل باشا 1863م-1868م الذي تصرف بمقدرة وحزم عند معالجة المشاكل القبلية وخاصة الأحداث التي وقفت بين قبيلتي البراعصة والعبيدات واستطاع أن تحمل الجميع على الطاعة والالتزام بقوانين الإمبراطورية.
- وواصل خلفه أحمد مختار باشا نفس البرامج الإصلاحية التي إشتملت على فض الخلافات القبلية ، ودفع الميري والعشر وإصلاح ميناء البومبة والاهتمام بالزراعة .
- رشيد باشا توليد مقاليد الأمور في الإقليم مرتين ، الأولى كانت بين سنتي 1882م-1893م، عندما كان الإقليم ولاية وجاء تعيينه بعد استشارة والي طرابلس بين شخصين فرد الوالي بقوله : إن تعيين حاجي رشيد لولاية بنغازي أكثر مناسبة فتمت إجراءات التعيين بإرادة سلطانية ، أما المرة الثانية فكانت بين سنتي 1889م-1839م، بعدما أصبحت بنغازي متصرفية مستقلة تتبع إسطنبول مباشرة وكان تعيينه بناء على تقرير من الصدر الأعظم (رئيس الوزراء).
- طاهر باشا الذي حكم بين سنتي 1893م-1904م وكان رجل جد ونشاط ، وجه اهتمامه إلى الإصلاحات الإدارية والخدمات العامة ، وتحسين مستوى الأداء في الإقليم بوجه عام.

الخلاصة :

هكذا رأينا كيف حاول العثمانيون خلال فترة ما عرف بالعهد العثماني الثاني التغلغل داخل الأوساط القبلية وتعويض استقلالها الذاتي والحد من خلافاتها ، وكيف استخدموا كل السبل في سبيل تحقيق ذلك....

البحث جزء من تاريخ منطقة برقة السياسي والاجتماعي خلال العهد العثماني الثاني ولا غنى عنه لمن يبتدئ لتاريخ المنطقة وقد اعتمدت فيه الدكتور صلاح على مصادر أولية تمثلت في وثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس (فهرس عبدالسلام أدهم وسالنامة طرابلس الغرب سنوات 1870م-1875م-1876م-1269م، وملف التعليم وعلى أرشيف مجلس الوزراء إسطنبول ، وعلى مصادر باللغتين الإنجليزية والإيطالية وأخرى بالعربية وكان موفقا في طرحه ومناقشته وتناوله للأحداث التي تناولها بأسلوب شيق وصين.

الموضوع الخامس :

الضرائب العثمانية ومتصرفية بنغازي في العهد العثماني الثاني ، مشاكل الضغط والتوتر ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة ، العدد الثاني يولييه 1984م ، ص 367-397.

تناول البحث بالدرس والتحليل مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عن العملية الضريبية في ولاية طرابلس وسنجد بنغازي في العهد العثماني من واقع ما أمكن الاطلاع عليه من وثائق مودعة بدار المحفوظات التاريخية ، طرابلس سابقا. والقضية تكمن في الضغوط التي كانت تمارسها الدولة العثمانية ضمن سياستها الضريبية العامة على الأهالي رغم فقرهم وحاجتهم لحملهم على دفع الضرائب في وقتها دون تأخير.

فالضرائب تمثل وظيفة مزدوجة بالنسبة للدولة ، يمثل احد جوانبها العلاقة السياسية بينها وبين ملحقاتها وبين السلطان ورعاياه ، ويمثل الجانب الآخر العلاقة الاقتصادية بين الدولة وتوليها حيث تشكل الضريبة المصدر الوحيد للدخل تقريبا بالنسبة للخزينة العامة ، وذلك استثناء لبعض الاحتكارات الجزئية البسيطة والممتلكات الأسرية المحدودة القيمة ، والدخول الجانبية الأخرى، فهي في كل الحالتين ملزمة وواجبة الدفع بصورة فورية ومستمرة ، فلا تنازل ولا تهاون في أمرها.

كان في الإمكان أن تسير الأمور سيرها العادي ، دون حدوث مشاكل تذكر، لو أن حالة البلاد والعباد ميسرة فتم جبايه المستحقات دون كثير متاعب ، ولكن إمكانيات البلاد محدودة وجل اعتمادها على الزراعة بالري البدائي أو موسمية على هطول الأمطار ، وكانت البلاد تمر بسنوات جفاف تتفاوت في القسوة ، فيكون المحصول هزيل أحياناً ومنعدماً أحياناً أخرى ، ولكن المتطلبات الضريبية المقدرة مقدماً تظل باقية بما يتحملها كاهل الفلاح الذي يعجز أحياناً عن الحصول حتى على ما يسد رمقه ، ولم يقتصر دفع الضرائب على الفلاحين حتى يمكن عزلها في فئتهم ، وقصر مشاكلها عليهم ، بل هناك أنواع ضريبية متعددة تدخل تحتها مختلف الفئات الأخرى ، وتأثر الجميع بالضائقة الاقتصادية التي تكاد تكون مستمرة في بلد ذات إمكانيات ضعيفة ، ومن هنا كان التوتر المستمر الذي يزداد حده بازدياد الضغوط الضريبية التي يرتفع مؤشرها بارتفاع حدة الأزمات الاقتصادية والسياسية التي تتعرض لها البلاد خلال فترة موضوع الدراسة .

المشاكل التي ترتب عن العملية الضريبية العثمانية في ليبيا :

- مشكلة الديون المتراكمة : إن الضرائب كانت تقدر مقدماً بمبالغ مقطوعة في بداية كل سنة مالية تبدأ مع بداية شهر مارس في اجتماع يحضر مشائخ القبائل في مركز القضاء ، حيث تسدد المبالغ المتبقية وتتم التسويات السابقة ، والتي على أساسها يثبت المشائخ في مراكزهم بمنحهم البذل والبرانيس ، بعد دفعهم مبلغاً مقطوعاً يسمى النفقة ثم يتم في نفس الاجتماع تقدير المبلغ المطلوب من السنة الجديدة ، وتنزل في السجلات المالية ، كما يتم التوقيع عليه في ورق مفردة تثبت فيها الحسابات المتبقية ، والحسابات الجديدة ، وبختمه المشائخ ، ويسجلون تقريراً يتعهدون فيه تسديد ما عليهم من مستحقات في وقتها وذلك بصيغة تكاد تكون ثابتة في جميع التقارير مع فارق المكان والزمان والأرقام ويورد في نص أحد التقارير.
- ويحدث أن تصاب البلاد بسنوات جفاف يعجز المواطنون بسببها عن توفير المبلغ الضريبي الذي التزموا بدفعه عن طريق تعهدات شيوخهم ، فيتحول المبلغ إلى دين بسجل عليهم قد يتناقض أحياناً

بتسديد أجزاء منه ، أو بل يتضخم وهبوط القيمة الشرائية للعملة ، ولكن قد يتزايد اذا تعرضت البلاد إلى سنوات جفاف جديدة ، ومن ثم تراكمت مبالغ مالية كبيرة على مر السنين وأصبحت تشكل عبئاً مالياً يتقّل كاهل المواطن ، إضافة إلى الأعباء الضريبية السنوية العادية التي تجد مطلع كل سنة مالية. وثائق الفترة الديونية تكاد تكون عامة في جميع أنحاء البلاد فنجد في سجل الديون الضريبي المراجع في 14 أيلول سنة 1288هـ مالية الموافق 16 سبتمبر 1872م ، من قبل محاسبة الولاية على أهالي متصرفية بنغازي المكونة من 17 قضية ، ديونا مجموعها 13462582 ثلاث و 28 بارة متراكمة على مدى ثمانية وعشرين عاما .

ونلاحظ أن الديون أكثرها تراكما على القبائل البدوية في الدواخل ؛ وذلك لأن القبائل البدوية أكثر عرضة للتضرر من الجفاف ولبعدها عن مراكز السلطة وقدرتها بذلك على الماطلة بصورة أكثر فاعليه. ويذكر أمثلة أخرى على ذلك فنجد بنغازي المركز ، وقبيلة العبيدات ، والحاسة . وكذلك كان الحال في ولاية طرابلس الغرب والتي ليس بالإمكان الدخول في تفاصيل ضرائبها المتراكمة التي أعدها إدارة المحاسبة واعتمدها مجلس الإدارة بالولاية . ويمكن اعتبار الديون الضريبية إحدى المشاكل الرئيسية التي ابتلى بها النظام العثماني في فترة حكمه الثانية حيث عايشته منذ بدايته الأولى إلى سنواته الأخيرة وكانت تشكل عبقة كأداء في سبيل الوصول إلى أي تقارب بين الحكومة والمواطنين ويورد جدول الضرائب غريان المتراكمة نموذجا لذلك فهذا النموذج نجده قد شمل جميع أنواع الضرائب المطلوبة وبالتالي جميع قطاعات المواطنين ومن خلال الأرقام يمكن أن نستشف المتاعب التي كان يعانيها الأهالي والضغط المستمرة عليهم من أجل تسديد تلك المطالبات ، وحالة التوتر التي كانوا يعيشونها تحت ذلك النظام منذ البدايات الأولى لفترة حكمه. ولم تكن سنواته الأخيرة بأحسن حالا ، فنجد أن في إحدى الوثائق بيانات الضرائب التي تمت جبايتها من ناحية ترهونة 1322-1906م.

هذا وقد كانت الدول من أن لآخر تعمل على الحصول على دخول جديدة عن طريق فرض التبرعات الإجبارية أو عن طريق الضغط والإجراج ، وذلك للمساهمة في حل أزمة طارئة ، أو تمويل مشروع معين في الولاية أو في أجزاء أخرى من الإمبراطورية ، وكان للمجهود الحربي نصيب كبير من تلك

الدخول في الربع الأخير من القرن التاسع عشر وحتى السنوات الأخيرة من الحكم العثماني خاصة أثناء حرب البلقان الأولى ، وتكررت طلبات الإعانة تباعا والتي من بينها الإعانة التي دفعت للمناسبات العسكرية في 21 رجب 1314هـ الموافق 4 ديسمبر 1896م .

لقد اتخذت تلك الإعانات بالتدريج شكل الإلجار حيث بدأ نفور الأهالي تم تدمرهم وصدرت إرادة سلطانية بإضافة 6% عن جميع أنواع الضرائب لما كان يسمى بالتجهيزات العسكرية اعتبارا من سنة 1316 الموافق 1900م ، فشكلت بذلك عبئا جديدا ودخلت ضمن التراكمات الضريبية كما يتضح من السجلات المالية ، زد على ذلك استمرت الضغوط على قطاع الموظفين للتبرع من رواتبهم وآخر خصم تقرر عليهم كان بواقع 1% لصالح الأسطول الحربي 1910م.

كما كانت هناك تبرعات لصالح مشاريع أخرى مختلفة بعضها إجباري والآخر شبه إجباري فمثلا كان الأهالي يدفعون 5% لصالح التعليم العام، ولكم هناك مؤسسات كمدرسة الصنائع بطرابلس تتقاضى بعض الإعانات وأيضا قيمة محددة من بعض الضرائب وأيضا عشرة قروش من ضريبة كل نخلة تقطع اللاقبي وبعد إضافة قسم للإناث بالمدرسة لتعليم صناعة البسط والزرابي فرضت زيادة إضافية قدرها عشرون قرشا على الضريبة المذكورة . وتظهر الوثائق تبرعات لمنكوبي الزلازل في إسطنبول سنة 1312م-1896م. ولعل اهم التبرعات التي كانت تجمع لمشروع سكة حديد الحجاز لما للمشروع من أهمية من الناحية الدينية ويظهر ذلك من خلال المبالغ الكبيرة التي قررتها اللجان التي شكلت في جميع المتصرفيات ومن الأمثلة على ذلك برقية بعثت بها متصرف الجبل إلى والي طرابلس في 9 أغسطس 1900م ، ورد فيها ذكر مبالغ كبيرة تتفاوت بتفاوت أوضاع كل منطقة يفرن ، فساطو، الحوض.

على أن تكرر طلبات التبرعات والضرائب الاستثنائية إلى غير ذلك من الضغوط مع ضعف الإمكانيات الاقتصادية في البلاد جعل الأهالي يطبقون بها لدرجة لم يعد معها في إمكان المسؤولين المباشرين في الإدارات حملهم على دفعها وقد عبر عن ذلك متصرف الجبل في برقية إلى الوالي تتعلق بالتبرعات لضحايا وادي المجنين مؤرخة في 13 مارس 1320 الموافق 26 سبتمبر 1904م ، وجاء رد الوالي إلى المتصرف المذكور بتاريخ 13 مارس 1320 الموافق 1904م يفيد انه نظرا للحاجة إلى المساعدة للمتضررين فان مبلغ الخمسة وثلاثين ألف قرش

(الذي اقترضه المتصرف على الوالي) فيل ويجب التفضل بجميع ما يمكن جمعه فوق المبلغ المذكور .

كيف كانت ردة فعل الأهالي تجاهه:

تضايق المواطنون من السياسة المالية العثمانية التي طلت تلاحقهم طوال العام في شكل ضرائب وضرائب متراكمة ، وزيادات ضريبية مفاجئة وتبرعات إجبارية متكررة وشعروا بان تلك الطلبات تشكل عبئا ثقيلا عليهم الذي يزداد حده في سنوات الجفاف وقسوة الحياة فنتجت عن ذلك حالة التوتر التي عاشها المواطنون تلك الفترة وقد عبروا عن ذلك بطرق مختلفة ، كاللتماس والتظلم ، والاحتيايل والتهرب ، والعصيان والتمرد ، وذلك حسب ظروف كل فئة ومقدرتها على المقاومة ومدى سهولة وقوعها تحت طائلة السلطات .

موقف الأهالي :

كانت المناطق الريفية وخاصة البدوية منها أكثر حساسية لتلك الضغوط وأشد تأثرا بها وكان شيوخها يحاولون تجنب قبائلهم للاصطدامات مع السلطة ، لذلك نجدهم يتجاوزون أحيانا حرفة التعليمات ، ويعالجون مختلف القضايا الضريبية بمبادرات شخصية وظهر ذلك في تقرير قبائل العواقيروالدرسة والعبيد والعرفة التابعين لقضاء بنغازي الذي رفعوه إلى المتصرفية ضمن تعهدهم بضرائب 1266 الموافق 1850م ، وجزء من الديون السابقة والذي يحظرون في السلطات بانهم قد اجتهدوا في الالتزام بتوفير المطلوب وهو سداد الديون دون التقيد بالكيفية المنصوص عليها التي ربما تستثير الأهالي .

اقتباس لبعض التقارير .

وسواء كان التعسف من الدولة او من عملها ، وأيا كانت طريقة التطبيق وسبل الإجراءات ، فإن المواطنين هم المتضررون الذين يدفعون الثمن باهضا ماديا ونفسيا ، ويظهر ذلك واضحا في التظلم التي تقدم به عربان الشرق إلى الوالي في سنة 1277 الموافق 1861م ، ضد قائمقام القضاء ومدير الناحية مفاده أنه رغم عزلهما فإن الأهالي مازالوا يعيشون في جو إرهابيها ويطالبون الوالي بعدم الاعتداد بتقاريرهما التي تمت بالضغط والإرهاب وإرغام الشيوخ ضمنها وسجن من يتردد منهم أو يمتنع .

أحيانا يضطر المواطنون إلى التحايل والمماطلة خاصة أولئك الذين يعيشون في المناطق النائية وفي الواحات حيث الاتصال بهم لم يكن من الأمور السهلة في ذلك الوقت يظهر ذلك من خلال تقرير كتبه وكيل متصرف فزان أول أبريل 1872م شرح فيه الوضع في واحة زلة التي ابعء عن مركز اللواء مسيرة 15 يوم ولم يجد فيها أي حصر لا شجارها ويشتكي من مماطلة شيخها في دفع ما عليه من مستحقاٲ وأنه يعد ولا شي يفي بوعوده وأنه اضطر لحبسه ولكن لا جدوى من تلك العقوبة ويختم تقريره باقتراحه ضم الواحة إلى قضاء سوكنه ، وقد تقرر ضمها إلى قضاء سوكنه وتسجيل الديون المتراكمة عليها في القضاء المذكور.

لكن مشاكل زلة لم تنته بضمها إلى سوكنه بل تكرر فيها الرفض وآخر المعلومات المتوفرة عنها ما ورد في تقرير متصرف فزان سنة 1901م والذي يفيد أنه بعث إليهم بخمسين جندي بقيادة اليوزباشي باورأفندي وبرفقته مدير الجفرة الشرقية بجباية ضرائب الحكومة ف ضربوا الطبل وسدوا طريق القوة الوافدة وامطروها بالرصاص للحيلولة دون اقترابها من بلادهم ومنعوا عنها الماء مما اضطرها إلى الانسحاب وهو في ذلك يستأذن الولاة في إرسال مئتي جندي من طابور فزان .

يذكر نماذج من حالات الامتناع أو الرفض لدفع وتسديد الضرائب المفروضة ففي سنة 1868م امتنع أهالي جادو وأوجله عن تسديد الضرائب الصيفية التي كان متعهدا بها عمر المبعيأحد المواطنين بكفالة سالم دغيم احد كبار أعيان بنغازي في ذلك الوقت.وعلى العموم فإن الضغط المزدوج المترتب عن سنوات الجفاف وجباية الضرائب قد زاد من حدة التوتر في تلك المناطق ، وبذلك نلاحظ من نظرة شاملة إلى وثائق الفترة تزامن سنوات الجفاف والقحط مع التمرد والثورة في المناطق القبلية ، وليس بالإمكان تتبع تلك الحركة المتكررة في القبائل والواحات النائية يذكر مثال على ذلك ثورة قامت بها القبائل في المنطقة الشرقية على اثر خلاف نشب على حراثة الأرض بين البراعصة والعبيدات تطور إلى نزاع مسلح بينهما وتمرد على السلطة وامتناع عام عن دفع الضرائب للمتصرفية وخروج عن طاعتها واستطاعت الإدارة في النهاية إخمادها ، بعد أن تحركت كامل قوتها ، وحصر الوالي بنفسه ، واخذ التعهدات على شيوخ القبائل بالدخول في الطاعة ودفع الضرائب المستحقة دون تأخير.وعلى العموم لم تنته عمليات التمرد في المنطقة الشرقية بانتهاء تلك

الحوادث واستتباب الأمن بين القبائل فقد تكرر امتناع جالو وأوجله مرة أخرى عن دفع الضرائب في سنة 1902م.

استمرت عملية الضغط والتوتر بصورة واضحة في الجزء الشرقي من ليبيا الذي يقع معظمه ضمن الصلاحيات الإدارية لمصرفية بنغازي ، وقد انعكس على الوضع الإداري للإقليم ، فتحول من قضاء إلى مصرفية تتبع طرابلس إلى ولاية ، وأخيرا إلى مصرفية مستقلة تتبع الداخلية في إسطنبول مباشرة. ولم يكن الحال في ولاية طرابلس الغرب بأحسن منها في مصرفية بنغازي ، فعملية الضغط الضريبي ربما كانت اشد قوة بسبب تنوع الضرائب وعمومتها ، بحيث لم يقتصر عمل شرعية معينة ، كما أنها لن تتقيد زمنيا بموسم معين ، وكانت تحيي عن طريق متعهدين في عطاءات مع كفالات مالية يقدمونها أو في بعض الأحيان مباشرة ، وعملية التوتر كانت ملازمة لعمليات الضغط المستمر إلا أن التعبير عنها لم يأخذ طابع العنف في أسوأ الأحوال ، كما حدث من قبائل مصرفية بنغازي ، وذلك لأسباب اجتماعية واقتصادية. وفي الوثائق المتوفرة في دار المحفوظات التاريخية ما يفيد قبولهم بالأمر الواقع ، واستجابتهم للضغوط الضريبية ، وتعهدهم بدفعها وأيضا مساهماتهم في من إعانات وتبرعات إجبارية . وقد قدم الأهالي وبعض المسئولين طلبات التماس إلى الجهات ذات العلاقة يلتمسون فيها تخفيف عن الضرائب عليهم. ولم يقتصر الضغوط على المناطق الزراعية بل ندها واضحة في مختلف المجالات الضريبية ، فنجد مدينة غدامس وقد أصيبت بكساد بسبب تحول الطرق التجارية أدى إلى نقص دخلها فتدهور وضعها ولكن ضرائبها ظلت كما هي ، عندئذ كتب أهلها استعطافا للوالي طلبوا منه تخفيض الربع .

لقد كانت الضغوط الضريبية عامة ، حيث شملت جميع قطاعات الشعب وفئاته ، ووثائق الفترة وضحت الشكاوي المتكررة من الطائفة اليهودية التي كانت تحتج بشكل خاص على الجزية أو ما يسمى تخفيض الضريبة البذل العسكرية بحجة التجنيد لم يطبق في الولاية ، وكانت شكاياتهم تتكرر من آن لآخر احتجاجا على المبالغ الباهظة التي كانوا يدفعونها .

موقف الحكومة العثمانية ازاء حالة التوتر:

كان المواطنون يعيشون حالة من التوتر طوال العهد العثماني في جميع أنحاء البلاد الليبية نتيجة الضغوط الضريبية التي كانت تتزايد بصورة

مطرده وقد عبروا عن تدمرهم بمختلف الطرق والوسائل ، بحيث لم تعد خافية بأي شكل من الأشكال عن المسؤولين في الحكومة ويظهر ذلك من خلال الوثائق المتعلقة بالمراسلات المالية والسجلات الضريبية، وما فيها من دقة وضبط ومتابعة ، ما يشعر الباحث بان عمليات الجباية كانت شغل الدولة الشاغل فلنحظ على المستوى السياسي العالي اتباع أسلوب التصميم والحزم لما لا يدع مجال للشك لدى المواطن في أن الضريبة قدر لامحالة واقع ، وانه لامجال للتهرب منها أو التحايل عن دفعها أو نسيانها بالتقادم.

كانت اهم ما تحتويه مراسيم تعيين مشائخ تعيين القبائل ومديري النواحي التأكيد على الاهتمام والحرص والدقة في جميع الضرائب ، وكان التقاعس في جميع الضرائب سببا في فقد الكثير من المسؤولين لوظائفهم ، فمعظم التغييرات في الولاية والمتصرفين ترجع في أغلب الأحوال إلى أمور مالية منها التباطؤ في العملة الضريبة والأمثلة على ذلك كثير ويورد بعض الوثائق بالخصوص. وتمثل وزارة في إسطنبول يدولون حساباتها الدقيقة ، وأجهزة مراجعتها الكفاءة ودوائر متابعتها المتيقظة ، أداة مراقبة فعالة لجميع الإجراءات المالية في ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، خاصة الجانب الضريب منها ، وساعدها على أداء مهمتها بنجاح في الربع الأخير منالقرن التاسع عشر إمكانية الاتصال بسرعة وبسهولة بعد تعميم استعمال البرق في الإمبراطورية . إن عملية التشدد السياسي في التحصيل الضريبي كانت تتم بفضل نظام إداري مالي محكم يقوم على أساس التفتيش والمراقبة ، وسد ثغرات التسبب، وتوفير الضمانات التي من شأنها أن تؤكد جباية الضريبة المستحقة.

هذه الطريقة البسيطة المحكمة بدأت تتطور بالتدريج عبر السنين مع تطور المجتمع وتتخذ وضعاً جديداً يتفق وظروف الحياة الجديدة المتطورة ويتوخى الدقة والوضوح وتحديد المسؤوليات ضماناً لوصول التحصيلات إلى الخزينة العامة . كان هناك حافظ مادي للمشائخ والمديرين وبعض المأمورين ، يتقاضون بموجبه نسبة مئوية محدد من بعض الدخول الضريبية ، وخاصة الأعشار ، او تعرف بالعائدات ، وفي بعض أنواع الضرائب لتلك المتعلقة بقطع النخيل كان المأمور يتقاضى مبلغ 7 % نظير خدماته ، وفي الضرائب العشرية كانت النسبة أقل بطبيعة الحال .

يؤكد الباحث من خلال الوثائق التي اطلع عليها عصران عملية الجمع الضريبية كانت الشغل الشاغل للدولة ، لذلك فأنها لم تعر أي اهتمام بالمتابع

التي كان يقيسها المواطنون الذين كانوا يعانون شظف العيش ، ويقاسون الآلام الحرمان، ويتعرضون من آن لآخر إلى مجاعات قاتلة ، وفي بلد محدود الإمكانيات، لا يوفر أكثر من حياة الكفاف في أحسن الأحوال، لا بل على العكس من ذلك كانت تحاول جاهدة العمل على زيادة وحلها الضريبي بمختلف الطرق والأساليب والوسائل والتي يمكن أن تستعرض بعضها فيما يلي:

1. إصدار بعض اللوائح التنظيمية التي من شأنها أن تسهل عملية الجمع الضريبي.
2. إجراء التسويات الضريبية بصورة اسمية بحيث يدفعها الجميع دون استثناء وبشيء من التسهيل بالنسبة لغير القادرين، وأيضا الحيلولة دون تهرب الفاضلين من الإيفاء بالتزاماتهم .
3. إصدار التعليمات بمنع المسافرين مع أسرهم خارج الولاية بحجة التجارة والسياحة والعلاج لإبعاد دفعهم الضرائب وإبراز وصل بذلك.
4. العمل على تحقيق زيادة ضريبية بزيادة رسوم بعض المواد، فنجد أن ضريبة اللاقبي رفعت ، ثم أضيفت اليها مبالغ أخرى لصالح مشاريع تعليمية وهناك رسوم الإسفنج التي أعيد تنظيمها لتضمن دخلا أكبر فصنفت حسب حجم السقي، وأمثلة الزيادات الضريبية كثيرة ولكن أقساها وأشدّها كانت الضريبة الباهظة التي كانت تؤخذ من صيادي السمك وهم من الطبقة الفقيرة .
5. تعديل النظام الضريب بما يضمن تحقيق زيادة كبيرة في الدخل بتعميم الضريبة من ناحية وبزيادة أعداد المكفيين بدفع الضرائب حيث صدرت العديد من القرارات بهذا الخصوص ألغيت بموجب أحدها جميع الإعفاءات التي كانت تتمتع بها بعض الفئات وبعض الأشخاص.
6. بعض الحوافز التي تصدر من حين إلى آخر لاستدراج المواطنين للدفع بإعطائهم تخفيضا بسيطا مقابل تسديدهم الضرائب المستحقة عليهم.

الخلاصة:

من خلال ما سبق يتبين أن مشاكل الضغط والتوتر المترتبة عن العملية الضريبية في ليبيا أثناء العهد العثماني استمرت منذ البداية إلى النهاية، فالضريبة بالنسبة للدولة لها دور سياسي تقليدي ثابت، إذ أن دفعها يتضمن

البيعة والاعتراف بالرعية للسالكان (تأكيد سيادة الدولة) كما أن دورها اقتصادي لا يقل أهمية عن سابقه.

إن هذا البحث اعتمد على مصادر أصلية وهي وثائق محفوظة بدار المحفوظات التاريخية بمدينة طرابلس وهي مادة مصدريّة لا يمكن الاستغناء عنها لدراسة هذا الموضوع.

6-2. الموضوع السادس:

الاستعمار الإيطالي ومحاولة احتواء المؤسسة الدينية ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السابعة ، العدد الأول ، يناير 1985م، ص193-204.

الهدف : محاولة التعرف على الأساليب التي استخدمتها إيطاليا في محاولة لتأكيد سيطرتها على ليبيا من خلال المؤسسات المكونة للبيئة الاجتماعية الليبية ، حيث اتضح للساسة الإيطاليين من خلال دراستهم النظرية للمعيشة العلمية لأنه لاجمال لأحداث التغيرات بالقوة ، فلم يكن أمامهم غير التعاون مع المؤسسات المشار إليها ، في محاولة لاستيعابها ضمن نظامه وتحقيق مصالح ومكاسب في ورائها أو على اقل تقدير ضمان حيادها ويظهر ذلك الاتجاه في واضحاً في سياسة الإيطاليين اتجاه المؤسسة الدينية وتعامله مع الزعامات القبيلة وبعض العائلات المتنفذة في كبرى المدن والقرى والبحث اقتصر على إبراز سياسة المستعمر الدينية كنموذج لتلك الأساليب .

لقد أدرك الإيطاليون أن الدين الإسلامي يمثل قوة روحية ، وممارسة عملية ، وعلاقة اجتماعية ورابطة إنسانية وفي ذات الوقت عقيدة وجهاد ، وشعروا بضعف موقفهم كدولة مسيحية جاءت لتحل محل دولة إسلامية حكمت البلاد باسم الإسلام ، وتوقعوا استثارة العاطفة الدينية في داخل البلاد لتنظيم مقاومة عنيفة ترفع شعار الجهاد وتوقعوا تعاطف ومساندة المسلمين لأخوتهم في ليبيا فاحتاطوا لذلك واتبعوا سياسة مدروسة محكمة تقوم على تأكيد احترامهم للإسلام وتقدير للمعتقدات الإسلامية وتعاطف مع الأعراف والتقاليد المحلية .

ظهر ذلك في منشور الجنرال كارلو كانيفيا قائد القوات الإيطالية في طرابلس المؤرخ في 19 أكتوبر 1911م ، وفي مثاليات أخرى عديدة حاولت إيطاليا من خلالها استعمار المواطنين بحسن نواياها وأنه لم يكن في نيتها إطلاقاً أن تفرض ثقافتها عليهم ومن هذه السياسة وضعت برامجها التنفيذية بكل دقة وحذر .

في محال التعليم شكلت لجنة الأعداد برنامج تعليمي لليبيين المسلمين أنهت أعمالها بتقديم مجموعة من الدراسات أخذت في الاعتبار إيلاء أهمية خاصة للغة العربية والدين الإسلامي ، فصدر مرسوم بتأسيس ما اطلق عليه المدارس العربية الإيطالية لتدريس اللغة العربية والدين الإسلامي إضافة إلى العلوم الاجتماعية والطبيعية على أن تستمر الكتابيب والزوايا والمدارس الدينية في القيام برسالتها المعهودة لكن بوصول الفاشست إلى السلطة دخلت العلاقات الليبية الإيطالية مرحلة جديدة ، حيث صمم الفاشست على إنهاء المقاومة المسلحة في اسرع وقت وبمختلف الوسائل لكن ذلك لم يكن بالبساطة إلى توقعها الإيطاليون ، اذا اشتدت ضراوة المقاومة فاشتد ضغط الفاشست ليس فقط على المحاربين في الميدان ولكن امتدت وطالت على المدنيين واتخذ مختلف مظاهر الإرهاب (إبادة جماعية) معسكرات الاعتقال المحاكم الطائفة ، أحكام صورية قتالية ، إبادة للثروة الحيوانية وإتلاف المزروعات .

بعد استشهاد عمر المختار وفي خضم النفقة عليهم في الداخل والخارج اظهر الفاشست اهتماما خاص بالدين الإسلامي وحاولوا طمأنة المواطنين بانهم يحترمون الدين الإسلامي والحضارة الإسلامية والتقاليد والعادات المحلية ، وكانت أجهزتهم الدعائية فهي تعزف نفس النغم خاصة في مصر والسودان حيث يعيش عدد الأكبر من المهجرين الليبيين .

رأى الفاشست في المدارس وسيلة أساسية للتغلغل في الأوساط الشعبية (العائلات والقبائل) والترويج لسياستهم ، كذلك إنشاء المدارس الابتدائية في أماكن مختلفة وهي تنقسم إلى قسمين :

أولي: مدته 3 سنوات وآخر عالي ومدته سنتان كانت تدرس فيها اللغة العربية والدين الإسلامي إضافة إلى اللغة الإيطالية والمواد الاجتماعية والعلوم الطبيعية اتخذت المدارس وسيلة للتعريف بإيطاليا تاريخيا وجغرافيا وسياسة.

- المدرسة الإسلامية العليا اعتبرت من اهم إنجازات تلك الفترة واستمرت فترة غير قصيرة مادية للدعاية في الداخل والخارج، ظهرت للوجود في عهد ايتالو بالبو حيث صدر مرسوم ملكي بإنشائها في 13 مايو 1935م، يتطرق إلى التعريف بالمدرسة والهدف الطاهر والحققي من إنشائها ومدة الدراسة بها ومواد الدراسة وأقسامها، وكانت اللغة العربية لغة الدراسة بها واختبر لرئاستها مفتي طرابلس ، وقد أغلقت أبوابها أثناء الحرب العالمية الثانية وتوقفت نهائيا بانتهاء الحكم الإيطالي .

إن المؤسسات التعليمية الدينية الأهلية (الكتاتيب والزوايا) استمرت في أداء رسالتها التقليدية وتخرج منها العديد من الطلاب الذين واصل البعض منهم دراسته في الجامع الأزهر أو جامع الزيتونة.

أبدى الإيطاليون اهتماماً بالقضاء الشرعي وبالمحاكم الشرعية بالنظر لمكانة الشريعة عند المسلمين ودورها في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وللقدسية المحاطة بالمحاكم ، قرر إمكانية استغلال تلك المؤسسات سياسياً في محاولة لاكتساب رضا المواطنين وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها : إعادة البناء وإعادة تنظيم هيئتها بحيث أصبحت تتكون من ستة أعضاء أربعة قضاة مالكيين وواحد إباضي والآخر حنفي .

- حضرت القضاة بامتيازات استثنائية دون بقية الموظفين الليبيين ومنحتهم الاستقلالية في اعلانهم ولم يكونوا عرضة للعزل التعسفي ، كما خلعت عليهم الألقاب والرتب الشرفية .

جرى تنظيم القضاء في بناء هرمي حسب التقادم وبحكم وظيفة القاضي ووضع الاجتماع كان يكلف بعضوية المجالس ذات العلاقة الدينية كالأوقاف ويعين أحياناً مخالفاً في المحاكم المدنية وعضواً في المجالس الإدارية في المقاطعات والمتصرفيات ، ويتخذ القاضي مجلسه في مكان الصادرة وفي اغلب الأحيان يكون في مقدمة الخطبات ، كثيراً ما يفرض عليه منصبه الحديث في الاحتفالات السياسية وهذا ما وقع عند زيارة موسوليني لليبيا عام 1937م (الملك الإيطالي في عام 1938م) ، وكان يرسل القضاة ضمن الوفود التي ترسل إلى إيطاليا .

- إن إعادة تنظيم المؤسسة القضائية الشرعية ومنح العاملين فيها تلك الامتيازات والصلاحيات وإظهار التقدير والاحترام لهم اعتراف رسمي من السلطة بالمكانة الاجتماعية الخاصة التي كان يتمتع بها القضاة والتي استغلها البعض منهم في تكوين علاقات خاصة ابعد من حدود الوظيفة فاخذوا يتقربون من الإيطاليين ولم يترددوا في التعبير عن ولائهم وتعلقهم بالسلطة الحاكمة وكان بعضهم من الشعراء والأدباء فدمجوا القصائد في مختلف المناسبات كزيارة ملك إيطاليا وموسوليني وعند انتهاء خدمات الوالي وقدم آخر جديد ورثاء المارشال بالبو إلى غير ذلك من المناسبات .

- العلاقة الحسنة بين القضاة ورجال الدين من جانب والسلطات

الإيطالية من جانب آخر استغلت من أجل القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية ومثال ذلك الاجتماع الذي عقد المارشال بالبو وإلى ليبيا مع بعض القضاة وعلماء الدين في سبتمبر 1935م ، والذي ناقش فيه بعض القضايا الاجتماعية واتخذ القرارات بشأنها منع زواج البنت قبل سن 15 عام وغير ذلك .

- كانت السياسة الدينية الإيطالية تستهدف كسب ثقة المواطنين وذلك من خلال ما صدر من مراسيم وإجراءات رسمية والتي صدرت عن السلطات الإيطالية في المناسبات المختلفة مثل خلال شهر رمضان تطلق المدافع أثناء الإفطار والإمسك وتقفل بيوت الدعارة المرخص بها رسمياً ، وكانت تقام الاحتفالات بمناسبة أعياد المسلمين ويحضرها الوالي وكبار الموظفين .

الخلاصة:

أبدى الإيطاليون اهتماماً بالقضاء الشرعي وبالمحاكم الشرعية بالنظر لمكانة الشريعة عند المسلمين ودورها في تنظيم علاقاتهم الاجتماعية وللقدسية المحاطة بالمحاكم ، قرر إمكانية استغلال تلك المؤسسات سياسياً في محاولة لاكتساب رضا المواطنين وذلك باتخاذ مجموعة من الإجراءات منها : إعادة البناء وإعادة تنظيم هيئتها بحيث أصبحت تتكون من ستة أعضاء أربعة قضاة مالكيين وواحد إباضي والأخر حنفي .

- حُضت القضاة بامتيازات استثنائية دون بقية الموظفين الليبيين ومنحتهم الاستقلالية في اعلانهم ولم يكونوا عرضة للعزل التعسفي ، كما خلعت عليهم الألقاب والرتب الشرفية .

جرى تنظيم القضاء في بناء هرمي حسب التقادم وبجكم وظيفة القاضي ووضعه الاجتماعي كان يكلف بعضوية المجالس ذات العلاقة الدينية كالأوقاف ويعين أحياناً مخالفاً في المحاكم المدنية وعضواً في المجالس الإدارية في المقاطعات والمصرفيات ، ويتخذ القاضي مجلسه في مكان الصادرة وفي أغلب الأحيان يكون في مقدمة الخطبات ، كثيراً ما يفرض عليه منصبه الحديث في الاحتفالات السياسية وهذا ما وقع عند زيارة موسوليني لليبيا عام 1937م (الملك الإيطالي في عام 1938م) ، وكان يرسل القضاة ضمن الوفود التي ترسل إلى إيطاليا .

- إن إعادة تنظيم المؤسسة القضائية الشرعية ومنح العاملين فيها تلك الامتيازات والصلاحيات وإظهار التقدير والاحترام لهم اعتراف رسمي من السلطة بالمكانة الاجتماعية الخاصة التي كان يتمتع بها القضاة والتي استغلها البعض منهم في تكوين علاقات خاصة ابعد من حدود الوظيفة فاخذوا يتقربون من الإيطاليين ولم يترددوا في التعبير عن ولائهم وتعلقهم بالسلطة الحاكمة وكان بعضهم من الشعراء والأدباء فدمجوا القصائد في مختلف المناسبات كزيارة ملك إيطاليا وموسوليني وعند انتهاء خدمات الوالي وقدموا آخر جديد ورثاء المارشال بالبو إلى غير ذلك من المناسبات .
- العلاقة الحسنة بين القضاة ورجال الدين من جانب والسلطات الإيطالية من جانب آخر استغلت من أجل القيام ببعض الإصلاحات الاجتماعية والدينية ومثال ذلك الاجتماع الذي عقد المارشال بالبو وإلى ليبيا مع بعض القضاة وعلماء الدين في سبتمبر 1935م ، والذي ناقش فيه بعض القضايا الاجتماعية واتخذ القرارات بشأنها منع زواج البنت قبل سن 15 عام وغير ذلك .
- كانت السياسة الدينية الإيطالية تستهدف كسب ثقة المواطنين وذلك من خلال ما صدر من مراسيم وإجراءات المحارسة الرسمية التي صدرت عن السلطات الإيطالية في المناسبات المختلفة مثل خلال شهر رمضان تطلق المدافع أثناء الإفطار والإمسك وتقفل بيوت الدعارة المرخص بها رسمياً ، وكانت تقام الاحتفالات بمناسبة أعياد المسلمين ويحضرها الوالي وكبار الموظفين .
- أبدى الإيطاليون اهتماماً بالمساجد والأضرحة حيث تم بناء مجموعة من المساجد في هون ومرتوبة وأم الرزم والحنية ، وترميم وصيانة أخرى في طرابلس وزليطن والبيضاء وزار الملك الإيطالي ضريح سيدي رافع ، وسيدي عبدالسلام .
- كان من ضمن التوجيهات المقدمة للمستوطنين الإيطاليين مثل توجيههم إلى ليبيا ضرورة مراعاة الوضع الاجتماعي الجديد الذي يعيشونه خاصة أنهم سيتعاملون مع أناس يتميزون بجالية خاصة فيما يتعلق بالدين ، وأن لهم عادات وتقاليدهم موروثة فعليهم احترامها وإشعار المواطنين بذلك .

- إنه عندهم الولايات الأربع التي تكون ساحل ليبيا لتصبح جزءا من المملكة الإيطالية بمقتضى المرسوم الصادر في 18 أبريل 1938 م ، صدر ما سمي بدستور الليبيين الإيطاليين الذي لم ... عند الطلب الجنسية الخاصة للمواطنين الليبيين (cittadinanza) وقد وصفت تلك الجنسية بنها الطريق سياستي الفصل والإدماج.
- لقد كان موسوليني يتابع بنفسه السياسة الدينية الإيطالية ويؤكد عليها في زيارته للأضرحة وحسن استقباله للقضاة والعلماء في خطبة تلك المناسبات وكان يتودد للمسلمين والزعامات الإسلامية ويحاول إظهار نفسه على أنه حامي الإسلام وظهر هذا جليا في مارس 1937 م ، عندما صنع في إحدى ضواحي طرابلس 3000 فارس في استعراض ضخيم كان في صدارته كل من المفتي والقضاة الشرعيين وكبار موظفي الحكومة وعندما تقدم أحد الزعماء الليبيين التقاة لديه فالقى خطابا حماسيا أكد فيه ولاء الشعب لحكومته الفاشستية وختمه بتقديم (سيف الإسلام) إلى الزعيم المظفر بنيو موسوليني ، فاستل موسوليني السيف من غمده وشهره في الهواء مردداً عبارة الاستنفار الليبية ((يا أولاد يا زين)).

الخلاصة :

إن الإيطاليين أدركوا من الوهلة الأولى قوة العاطفة الدينية عند المسلمين وغيرتهم الشديدة وتمسكهم بالعادات والتقاليد والأعراف ، وتأكدوا من خطورة المساس بها لان في ذلك ما يلحق الضرر بمخططاتهم التي قدموا من أجلها ، فأتبعوا سياسة احتوائية بديلة تقوم على إشعار المواطنين بتعاطفهم مع تلك المعتقدات وحرصهم على المحافظة عليها وتقديرهم واحترامهم لها ، مقابل محاولة التغلغل من خلالها داخل المجتمع ، لتنفيذ سياستهم وآرائهم وأفكارهم، والنتيجة أنه رغم التسامح الديني ، ورغم بعض التساهلات الأخرى التي لن تتعرض لها الدراسة ، فإن ما سنحت به إيطاليا للأغلبية الساحقة من الليبيين لم يتجاوز الحد الأدنى من الحقوق الذي يسمح به للأقليات في مختلف دول أن يكون لهم الحق في تقرير مصيرهم.

إن البحث أوضح حقيقة الادعاءات الإيطالية الوهمية الزاعمة أنها قادمة لتحضير وتمدين الليبيين وتحريرهم من جور العثمانيين وان ما اتخذ من

إجراءات هي لصالح إيطاليا ورعاياهم ومحاولة إيهام الراي العام الليبي أن أهمها وهدفها حماية الدين وأن الزعيم هو حامي الإسلام ومحاولة استقطاب بعض الشخصيات المنفذة لمصالحها .

7-2. الموضوع السابع :

النفي إلى ولاية طرابلس الغرب العثمانية ، الطاهرة وأبعادها ، مجلة البحوث التاريخية ، السنة السادسة والعشرون ، العدد الثاني يونيو 2004م ، ص11.

استهلال : استهل حديثه بالقول : انهى عبد القادر جامي حديثه عن مدينة مرزق مركز متصرفية فزان والتي عمل بها عدة سنوات ... صباح 10 تموز 1324هـ يونيو 1908م ، انطلقت البقية الباقية من المجاهدين الأحرار من متفاهم نحو الشمال كطيور اندفعت من أقفاصها ، مخلفين وراءهم قيود وفاقهم الحزينة منسية بين أطلال مرزق تاركين أيضاً بين الأرواح الغربية المطلة على أسرار لياليها الصامتة أشباح مئات المنفيين ..

إن جامي كتب بعاطفة عن المنفيين ، ورأى فيهم تجمعاً منفعلاً بشكل إضافة شاذة التركيبة السكانية في المدينة ... واشاد بالمساعدات التي قدمها صديقه الشخصي المستر هاني منذوب بريطانيا في يونيو من استطلاع منهم الإفلات من المنفى السياسيين المنفيين في فزان ، وصل 8 منهم إلى برنو في حالة يرثى لها لقصر من مرزق عشرة من المحكومين.

النفي :

هو نوع من العقوبات التي توقع على نفر من رعايا الدولة بسبب خروجهم على نظامها، والذي كان له بدون شك مضاعفات بعيدة المدى في مختلف مناحي حياة البلاد الأمنية والإدارية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبحث يحاول الإجابة عن بعض التساؤلات حول ظاهرة النفي في شكلها الكلي ومن الأسئلة المطروحة :

- هل هو نفي سياسي اقتصر على عزل فئة من المعارضين عن مجالات نشاطهم أم هو نفي عام شمل من بين من شمل أشخاصاً ادينوا بمخالفة القوانين و الأنظمة ؟؟
- هل اقتصر النفي على فئة أو طائفة محددة ، لم كان عاماً بحث شمل مختلف الانتماءات الوطنية والمذهبية ؟.

- هل هو نفي فردي محدد في كل الأحوال ، أم شمل أحيانا جماعات بكاملها؟.
 - هل كانت فزان بالذات وكما اشتهرت هي المنطقة الوحيدة التي اختيرت مكاناً لتنفيذ ذلك النوع من العقوبة ام كان لغيرها مشاركة معها؟.
 - ماهي نوعية المشاكل التي كان يعانيها المنفيون انفسهم ، وماهي تلك التي كانت تعانيتها الإدارة؟.
 - هل انتهت عملية النفي في صباح 23 يونيه 1908م ، كما كتب عنها جامي أم استمرت بعد ذلك التاريخ؟.
- إن الإجابة عن هذه التساؤلات التي طرحت بما يوضح ظاهرة النفي بالقدر الذي يضعها في الوضع الصحيح ضمن اطار عمل الإدارة العثمانية ويمكن الدارسين في نفس الوقت من تناول مختلف جوانبها بالبحث المتعمق والنظرة الفاحصة .
- أمثاله على عمليات النفي في يوم 5 ربيع الأول سنو 1263هـ الموافق 21 فبراير 1947م ، ارسل الوالي محمد امين باشا مذكرة إلى قائمقام فزان يفيد انه ارسل فيما مضى نائب مسلاته سابقا لأجل نفيه وتعذيبه في جانب مرزق على خلفية جنحة الواقعة لأجلالتأديب لموجب ببورلدي ... ورغم توسط قائمقام الخمس مثلما العفو عنه ، إلا انه لم يكن بالإمكان الاستجابة له لان الموضوع تحكمه مسائل قانونية وبعاداتها ، المدة المحددة صد مرسوم بالعفو عنه وإرجاعه إلىمكانه بشرط انه لا يدخل في أمور بلده ولا في المواد الشرعية ... ويمكن في محله ويشغل في الأمور المخصوصة لنفسه (نفي داخلي).
- هناك عملية نفي او تبعيد ظريفة صدرت في نوفمبر 1878م ، تبدو أنها ضمة خفيفة فكان بخصوص مواطن من ولاية طرابزون بالأناضول وصف بانه (سفل وشرير ومعجز) وانه تجرا وتلفظ بالشتائم ربما كانت من نوع خاص وليست من النوع العادي الذي يسمع عادة في الشوارع في اي وقت وفي اي مكان .
- وهناك حالات كثيرة استخدم فيها النفي المؤقت عقوبة أساسية أو إضافية بعد قضاء عقوبات أخرى وهدفها كما نص عليه صراحة التقويم والإصلاح.
- لقد تظلم احد المنفيين إلىالمرزق وهو نقيب بحري كان يعمل في بنغازي في مذكرة قدمها إلى المتصرفية بتاريخ 27 مارس 1882م ، بأنه جرى تكليفه

بفتيش سفينة عثمانية تحمل التبغ وهو بضاعة متنوعة ورغم أنه لم يصدر له الأمر شخصياً بالفتيش اتهم بالتقاعس ، فشرب وسجن في بنغازي ثم نقل إلى سجن طرابلس ، واخذ ارسل منطقياً إلى فزان .

إن وثائق الفترة تظهر بجلاء أن العقوبة استمرت على مدى السنين وسيلة للحيلولة دون اتصالات المشتبه فيه بالمتورطين معه ، وذلك لان الحكم بالسجن في حالة تبوٲ النهضة مرهون بفترة معينة تورها نصوص المادة القانونية يطلق سراح السجن بعدها دون أن يكون هناك ما يضمن للسلطة توقفه عن ممارسة تحركاته ، فكان النفي بديلاً مناسباً لمعالجة ذلك النوع من القضايا.

لقد تزايدت عمليات النفي في عهد السلطان عبد الحميد كثرة الحركات السياسية المناهضة في مختلف أنماء الإمبراطورية وعزلتها في الصحراء الأمر الذي من شأنه أن يمنع اتصالهم بالعالم الخارجي من جهة ويحول دون هربهم من جهة أخرى ، ويسهل في نفس الوقت مهمة مراقبتهم .

لم تكن فزان هي المكان الوحيد الذي كان ينفى إليه السياسيون ، فالبعض من أهل البلاد وينتقلون أو ينفون إلى تركيا فغومة المحمودي ومن معه نفوا إلى طرابزون بالأناضول بناء على مذكرة الوالي محمد أمين باشا بتاريخ 30 ديسمبر 1842م ، التي نالت موافقة الباب العالي.

كما اقترح الوالي في 12 مايو 1947م ، معالجة العربان المؤيدين للثورة في الجبل والذين يقومون بترويج الشائعات ، كان في مقدمتهم وحسب وصفه رأس الأشقياء محمد طوبجي بالنفي إلى اسطنبول . وحركة إبراهيم سراج الدين التي جرى التحقيق فيها وأغسطس 1882م ، حيث أدين واودع السجن حيث بقى حتى وفاته أما شركاؤه (حمزة المدني) احمد النائب فقد صدر الأوامر بنفيهما إلى اسطنبول.

لقد كانت ولاية طرابلس بما فيها متصرفية بنغازي مكاناً مناسباً لتطبيق ذلك النوع من العقوبة من حيث بعد المسافة وطبيعة البلاد الصحراوية .

لقد شهدت البلاد نماذج لمختلف الطوائف والملل والأجناس التي كان يتكون منها نسيج الإمبراطورية العثمانية وبطبيعة الحال كانت أغليبتهم تستقطن من المناطق الساخنة سياسياً أمثال المنطقة الكردية في شمال العراق وجبل لبنان وبلاد الشام ومكة .

النفي من بلاد الشام إلى ولاية طرابلس كان يتم بشكل متواتر ويورد

في البحث أمثلة على ذلك نفي سنة 1861م ، حدثت فتنة بعض المسلمين والمسيحيين لعبت فيها الدعاية دورها فاتبع بناء حرق المسجد الأموي وتمت اعتداءات من الطرفين ، واستمرت التحقيقات عن تورط محمد حوا شيخ قرية دوما ومجموعة أخرى وبناء على ذلك صدرت الأوامر بنفيهم إلى طرابلس الغرب إلى اجب غير مسمى ، ونفي أربعة عشر شخص من ولاية سورية وبصورة نهائية إلى فزان وذلك بتاريخ 1889م ، والسبب أقدامه على ختان راعي كنيسة وهم من ولاية جزائر البحر المتوسط (رودس). وأقاموا في فزان حتى تم العفو عنهم في 10 يونيو 1887م ، بعد مرور 18 سنة تقريبا وصرفت الف قرش لكل منهم على أن تتم تسويتها من وزارة المالية .

كانت أكثر القبائل في عدد المنفيين هي قبيلة الهموند وهي جزء من قبائل الأكراد وتقع في منطقة السليمانية شمال العراق و كانت إقامتهم محددة في أماكن مختلفة من ولاية طرابلس الغرب ومتصرفية بنغازي ، وقد جيء بهم في فزان مختلفة وبكامل أفراد عائلاتهم وكان عدد كبير يقيم في طرابلس مركز الولاية، فكان لنمط حياتهم ومظهرهم واختلاف لغتهم أثره الاجتماعي المميز في تلك المدينة .واستقدمت دفعة جديدة من المنفيين تتكون من 51 شخص طلبوا الحاقهم بمتصرفية بنغازي للعمل في الزراعة أسوة بأقارب لهم حددت إقامتهم هناك ، كان ذلك عام 1889م ، ولكن الولاية اختارت لهم سرت ومنحتهم البذور مجاناً . ونظرا لتزايد عددهم وما شكله من عبئاً على خزانة الدولة ، فقد صدرت التعليمات إلى قيادة الجيش والبحرية والشرطة بتوفير العمل للمؤهلين منهم في المعسكرات الموجودة في طرابلس والدواخل وفي الموانئ والسفن والضبطية والفرسان ، فكتن يدفع لكل من يتم تشغيله وكل فرد في أسرته 40 بارة أي ما يعادل نصف قرش يوميا ، يدفع لهم من بند خاص في ميزانية الداخلية تحت عنوان (يوميات الساموين) وهي قرية زهيدة لا تكفي لسد الاحتياجات مما اضطر البعض إلى طلب الإحسان والتوسل وارتكاب بعض المخلفات واستمر الأمر إلى أن صدرت الأوامر بالعفو وإعادة القبيلة بكاملها إلى بلادها عبر أزمير في سنة 1893م.

لقد ازدادت أعداد المنفيين باطراد في السنوات الأخيرة من العهد العثماني وتعددت تبعاً لذلك المشاكل المرتبة عن تلك الزيادة ولم يكن امام الإدارة العثمانية في الولاية من خيار غير مواجهتها ومحاولة إيجاد الحلول ولم يكن ذلك بالأمر اليسير ، فالأعداد كانت تصل تباعا بالشعار برريقي أو رسالة مرفقة دون أن يكون للمسؤولين الفرصة الزمنية الكافية لتدبر الأمر (لتهئية المكان واتخاذ الاحتياطات).

من المشاكل التي يعانها المنفيون صعوبة التأقلم في البيئة الجديدة تحت وطأة ظروف نفسية قاسية ، مشكلة توفير العمل في بلد فقير، مشكلة تدبير المبالغ المالية للاستقبال والهيئة في البداية وللإعانة ، المشكلة الأمنية المتمثلة في تطبيق قرارا تقييد الحرية بالنسبة لبعض الأشخاص والإقامة الجبرية ومنع الاتصال بالنسبة للآخرين ، فكانت من أعقد المشكلات وأشدّها حساسية؛ وذلك لان عظم مسؤوليتها متناقض مع واقع الإمكانيات المتاحة ففي 4 يونيو 1903م، ارسل الوالي مذكرة إلى كل من وزارة الداخلية و الأمن وديوان السلطان يَرجو فيها صرف النظر عن إرسال أي أشخاص جدد إلى هذه الولاية.

من خلال المراسلات يتضح أن طرابلس قد اتخذت كمنفى منذ خمسة وعشرين و ثلاثين عاما بسبب مناعتها وقلّة الإمكانيات جعلت الهروب عن طريق تونس والجزائر غاية في السهولة ولم يعد بالإمكان ضمان الحفاظ على أولئك المنفيين ومنعهم من الاتصال مع السياسيين الآخرين في أوروبا.

إن مشكلة هروب المنفيين تعتبر من المشاكل المعقدة التي كان على الإدارة مواجهتها ، رغم صعوبة الظروف وقلّة الإمكانيات ، ولذلك فان هروب المنفيين يشكل بالضرورة تعقيدا إداريا يصنع مختلف الأجهزة ذات العلاقة أمام المسألة ، ومن ثم كان حرصها على استعادة الهاربين منهم شديدا مما اضطرها إلى الدخول أحيانا في مواجهة مسلحة معهم. ويتطرق البحث إلى ذكر عدد من الحوادث والمواجهات التي جرت بين السلطات الحاكمة والهاربين من المنفيين وهناك العديد من الوثائق التي تتعلق بذلك وقد تكشف الدراسات التفصيلية في هذه الناحية بالذات عن تورط جهات أجنبية فيها.

إن بعض المحاولات قد استتارت المسؤولين ودفعتهم إلى استخدام القوة وتحولت المواجهات إلى قضايا قانونية وضعت أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف للبحث فيها ومثال لذلك محاولة عصيان على ظهر إحدى البواخر في أوائل سنة 1885م ، حيث تمرد 60 منفيًا كانوا مكبلين بواقع كل عشر في سلسلة واحدة وهاجموا حراسهم ، ولكنهم أعيدوا بالقوة إلى عنابرهـم ،،،، وبعد وصولهم إلى طرابلس أجريت التحقيقات القانونية معهم ، وأحيلوا إلى المحاكم فصدر الحكم بحبس البعض منهم لفترة زمنية محددة.

أيضا قضية هروب الهموند الأكراد من محل إقامتهم في طرابلس 1893م، وما تخللها من عنف ومآسي أثناء المطاردة والتحقيقات الموسعة والمثيرة التي اشتملت عليها القضية .

إن المنفيين كانوا أولاً وقبل كل شيء مادة تلك المعاناة ، فهم الضحايا الذين دفعوا الثمن غالباً ذلك الثمن في التشرد والتشتت العائلي ، وفي الفقر المدفع ، ومتاعب الغربة والقلق ، ومختلف الآلام الجسمية والنفسية ، ومن خلال التحقيقات يتضح لنا جانباً من تلك المتاعب التي كانوا يعانونها فهم يعيشون في بيئة غير بيئتهم ويتقاضون مبلغاً هزئياً فاضطروا للخروج إلى التسول وان صبرهم قد نفذ.

إن المنفيين في فزان كانوا يواجهون حياة أشد إيلاماً إذ كانوا يعيشون في عزلة قاتلة في جو صحراوي ، وظروف مادية حرجة إضافة إلى الأحوال النفسية المؤلمة ، تلك المعاناة حركت مشاعر المكلفين بهم فكتبوا المذكرات مستعطفين الجهات المعنية في الدولة للنظر في أوضاعهم ، وأنهم لم يبلغوا هذا اللون من الحياة ويتوسل في النهاية للعمل على نقل مفاهيم من فزان إلى طرابلس وتكررت الإستعطافات بالعفو عن هؤلاء الأشخاص والسماح لهم بالعيش مع أسرهم أو على أقل تقدير في الأماكن التي تمكنهم من الاتصال بأهلهم.

إن عدد المنفيين اخذ في التناقص في نهاية عهد السلطان عبد الحميد ، فقد بلغ عدد المحبوسين والمنفيين في فزان في مارس 1908م إلى 38 شخصاً يضاف إليهم عدد آخر من المنقولين للعمل ولحدودي الإقامة بدون تقاضي إعانات مالية وأثر الانقلاب وإعلان الدستور 1908م ، صدرت الإرادة السلطانية بالعفو العام فأطلق سراحهم وأعيدوا إلى بلدانهم ، وقد أصدرت وزارة الداخلية تلك البشري السارة في 26 يونيو 1908م ، وتم تعريبها وتعميمها باللغتين العربية والعثمانية على مختلف الدوائر المعنية .

اقتصر العفو على ثلاث فئات :

الأولى / وتضم الأشخاص المرسلين والمبعدين إلى الخارج لأفعالهم وحركاتهم غير المرضية المكلفين بعمل معين أو بمجرد الإقامة والتوفيق دون إسناد عمل محدد .

الثانية / المحكوم عليهم بالإبعاد من الجيش .

إن صدور العفو لا يعني بآية حال انتهاء ظاهرة النفى كعقوبة إدارية سياسية لمنائى السلطة والنظام بل على العكس ، فإنها استمرت كأقوى ما تكون تحت النظام الجديد فاتخذت كوسيلة انتقامية ضد مؤيدي النظام السابق ومؤيديه وقد لعبت تلك النعمة دورها فتحمس لتطبيق تلك العقوبة أولئك الذين كانوا يتعاطفون في الماضي مع المنفيين والمبعدين ، وبذلك ازدادت أعداد المنفيين تحت النظام الجديد بشكل ملفت للنظر.

حضض بعض الصفحات الحديث عن المنفيين بعد 1908م ، وذكر منهم 55 شخصاً من العاملين في مقر السلطان عبدالحميد ومدير المطبوعات السابق ، ومدير معارف حلب السابق ، واللواء أركان حرب رجب افندي الذي يشير ملف اتهامه إلى انه احد أركان الاستبداد وبقاؤه في اسطنبول امر غير قابل للنظر فيه أسوة أمثاله يقع تحت طائلة القرار العرفي ، كما نال العقيد أركان حرب فيهم افندي نفس العقاب الذي ناله زميله اللواء رجب افندي .

الخلاصة :

إن النفي عملية إبعاد تأديبية كان الغرض منها أساساً عزل المشاغبين والمنحرفين عن النظام والقانون والمناوئين للسلطة بوجه عام سياسيين وغيرهم ، عن مختلف مجالات نشاطهم وتعتبر في نظر المسؤولين عقوبة مخففة كانت تنزل بأخف المخالفين ذنباً.

وتستهدف التقويم والإصلاح ، وإتاحة الفرصة للمراجعة والاستقامة وتتم منذ البداية وفق ضوابط قانونية محددة ، تصدر بوضعها موضع التنفيذ وبانتهائها الإرادة السلطانية بقوارب هذه العقوبة في الفترة الأخيرة من عمر الإمبراطورية حتى كادت تقتصر على الجانب السياسي واشتهرت في المحافل السياسية كأحدى وسائل القمع الإرهابية التي ارتبطت بحكم السلطان عبد الحميد ، وتضرر فيها العديد من الافراد والجماعات (الذين منهم من حفظ تحت القفل والحراسة).

فمنهم من حدد مكان إقامته ليعيش حياة الكفاف وليعاني آلام النفي مذلة الفاقة ومثلت عبئاً ثقيلاً على الإداريين الذين أنيط بهم مسؤولية تنفيذها بإمكانيات محدودة. كانت موافقهم حرجة ومتناقضة والتي تمثلت في مطاردة الهاربين والدخول معهم في مواجهات مسلحة من جهة التعاطف معهم بكتابة المذكرات المتتالية مستدرة لهم الشفقة والرحمة وملتمسة لهم العفو والمسامحة من جهة أخرى . استمرت تلك الحالة إلى أن وقع الانقلاب الدستوري عام 1908م ، وصدر العفو على جميع المنفيين والمسجونين فهلل الجميع لذلك معتقدين خطأ أن عمليات النفي والتباعد قد ولت مع عهد السلطان عبد الحميد الي غير رجعه. بعد الانقلاب تضاعف عدد المنفيين من عسكريين ومدنيين حيث غصت بهم قلاع الجبل الغربي ، وغدامس ، وورقلة ، وسوكنة ، علاوة على طرابلس وفزان . كان متطلبوا العهد الحميدي قد حظوا بتعاطف المسؤولين الإداريين فقدموا لهم المساعدات وخففوا عنهم المتاعب.

إن منفى العهد الجديد وجدوا أنفسهم تحت رحمة الإداريين الجدد وجدوا أنفسهم تحت رحمة الإداريين الجدد وخصومهم الشخصيين وأعدائهم التقليديين رجب افندي الذين وجدوا فيهم فرصتهم النادرة للانتقام والتشفي، وهكذا فإن الإجراءات الانتقامية التي اتخذها النظام الجديد وقعت بدون شك تحت تأثير عدد من الشخصيات الهامة التي تضررت من واقع الإرهاب الحميدي وملاحقاته البوليسية .

أما مدة العقوبة فإنهم بدون شك كانوا أحسن حظاً من أسلافهم ذلك أنه من بين منفيي العهد الحميدي من قضى العشر سنوات والعشرين سنة محتجزاً، بينما لم يزد مدة الحجز العهد الجديد عن ثلاث سنوات إلا بأشهر قليلة وذلك لأسباب خارجة عن النظام نفسه .

كان البحث من خلال الوثائق المحفوظة بدار المحفوظات التاريخية طرابلس سابقاً والتي أشار إليها د.م.ت. ط، ملف المنفيين و ملف سراج الدين ، رسالة محمد الطوير التي أجيزت في 8 سبتمبر 1981م ، والمودعة بأرشيف كلية التربية بجامعة الفاتح سابقاً.

استخدم في البحث معظم الوثائق المستخدمة في البحث كتبت باللغة العثمانية عدا البعض باللغة العربية أشار إليها الكاتب في حينها ومما ساعده في ذلك المامه باللغة العثمانية القديمة .

توجه بالشكر إلى عبد العالي عون ومحمد عريبي المسؤولين لدار المحفوظات التاريخية سابقاً على التسهيلات التي قدمها له وللأستاذ المرحوم محمد محمد الأسطى على ما أفاده به من معلومات وعلى قراءة وفهم ما استعصى عنه في بعض الوثائق.

طرابلس الغرب جامی بك.

احمد صدقي التيجاني ليبيا قبيل الاستعمار الإيطالي ، القاهرة ، المطبعة الفنية الحديثة 1971م.

الخاتمة

إن البحوث المتميزة التي نشرها المؤرخ الدكتور صلاح الدين حسن السوري في مجلتي البحوث التاريخية والشهيد أسهمت في إمطة اللثام عن صفحات من تاريخ ولاية طرابلس الغرب العثمانية وصفحة من تاريخ تركيا المعاصر والتحديث عند مصطفى كمال أتاتورك ، هذا الموضوع الذي

أثار ومازال يثير الكثير من الجدل وما أحدثه من تغير في البناء الاجتماعي والاقتصادي في دولة تركيا.

إن الأرجحية من البحوث المنشورة تناولت جزء من تاريخ ولاية طرابلس ومتصرفية بنغازي خلال العهد العثماني الثاني 1835_1911م وهي التي صار فيها الاستعمار الغربي محدقاً بها بعد احتلال فرنسا للجزائر 1830م، وفرض الحماية الفرنسية على تونس 1881م، واحتلال إنجلترا لمصر والسودان 1882م، وبذلك كانت هي الولاية الوحيدة الباقية للدولة العثمانية في شرق أفريقيا.

إن تلك الفترة شهدت محاولات من الدولة العثمانية للإصلاح وتحديث المؤسسات التعليمية والقضائية والدينية وإستقطاب القبائل البدوية في الجزء الشرقي من ليبيا إليها بإتخاذ بعض الإجراءات التي جعلت تلك القبائل تستجيب لمحاولة التحديث كما درس في إحدى البحوث الضرائب التي كان التزام بتسديدها من الأسس الاعتراف بالسيادة العثمانية . ولعل من المواضيع المهمة في تاريخ الدولة العثمانية ظاهرة النفى التي شاعت في تلك الفترة وكان لها أثرها على مواطني الدولة واستمرت أثارها حتى الوقت الحالي حيث أحدثت تغيرات في التركيبة السكانية أو بما يكون الإيطاليون قد استشهدوا بظاهرة النفى التي نفذت في ليبيا عند الغزو الإيطالي من التجربة العثمانية .

خصص الدكتور صلاح بحثين في تاريخ ليبيا المعاصر ، الاستعمار الإيطالي ومحاولة تحديث المؤسسة الدينية وكيف نظر الإيطاليون إلى تأثير الدين على حركة المجتمع ، كما تطرق إلى موضوع التعويض الناجم عن الأضرار التي لحقت بالشعب الليبي جراء الحقبة الإستعمارية 1911م_1943م ، وجهود السلطات الليبية في المطالبة بحق التعويض وتحقيق ذلك المطلب بالاعتراف الإيطالي بحق الليبيين في التعويض وتوج ذلك بتوقيع اتفاقية الصداقة بين ليبيا وإيطاليا.

لقد إعتد الدكتور صلاح الدين في بحوثه على مصادر وثائقية تمثلت في الوثائق الموجودة في الأرشيف العثماني في مدينة اسطنبول ووثائق دار المحفوظات التاريخية بطرابلس ومصادر كتبت باللغة الإنجليزية والإيطالية والعثمانية وكان لإلمام الدكتور صلاح الدين باللغات الإنجليزية والإيطالية والعثمانية دوراً كبيراً في جدية تلك البحوث ورسالتها إضافة إلى عمله لفترة من الزمن بدار المحفوظات التاريخية بطرابلس .وفي الختام يعتبر الأستاذ دكتور صلاح الدين حسن السوري علم من أعلام ليبيا العلمية والثقافية والذي كرس جهد حياته في سبيل العلم .